جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وا إدارية

التنمية السياسية في ظل العولمة

دراسة فى المفهوم و الأبعاد

من إعداد الطالب :

لحسن صديقي

إشراف الأستاذ:

حسين بن كادي

أعضاء لجنة المناقشة:

كتور ة الإمام سالمة	**رئيسا**
دكتور حسين بن كادي	**مشرفا و مقررا**
الأستاذة ولد عامر نعيمة	**مناقشا**

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2018/06/12

السنة الجامعية :2018/2017

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة : العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وا إدارية

التنمية السياسية في ظل العولمة

دراسة فى المفهوم و الأبعاد

من إعداد الطالب :

لحسن صديقي

إشراف الأستاذ:

حسين بن كادي

أعضاء لجنة المناقشة:

دكتورة الإمام سالمة	رئيسا
دكتور حسين بن كادي	مشرفا و مقررا
الأستاذة ولد عامر نعيمة	مناقشا

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2018/ 06/12

السنة الجامعية :2018/2017

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

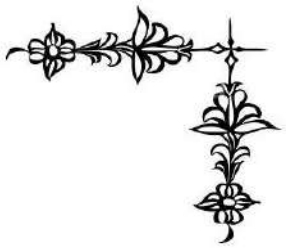

((إن الإنسان أشكل عليه الإنسان)).

أبو حيان التوحيدي

لَيْتَ الذين " لا يَعْلَمُ والذين يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ..... "

طه حسين

قال الله تعالى:

لَعَلِمَهُ الَّذِينَ" يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ "

سورة النساء الآية رقْم 82

قال الله تعالى:

عِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

سورة المجادلة الآية رقْم11

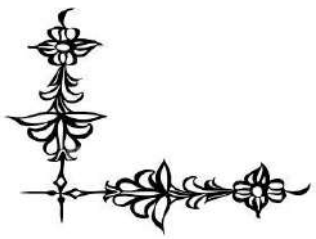

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الإهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ)) صدق نبي الرحمة.

بداية أهدي هذا العمل :

إلى من غمرتني بنبع حنانها وعطفها ، إلى التي لم تبخل علي بدعواتها

نبع الحنان ورمز السعادة

* أمي الغالية *

إلى الذي بعفوه علمني كيف يجب أن أكون ولم يبخل علي بشيء ورمز الشهامة

والإخلاص

* أبي العزيز *

إلى زوجتي رفيقة الدرب و ولدي يزيد و يونس قرتا عيني

إلى أخي وكل أخواتي

إلى جميع زملائي بقسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

خاصة الزميل سعيدات حسين الذي لم يبخل عليا بالتشجيع و النصيحة

إلى كل من جمعني بهم القدر كل الأصدقاء و الزملاء والرفقاء

لكم جميعا.

لحسن

لحسن

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

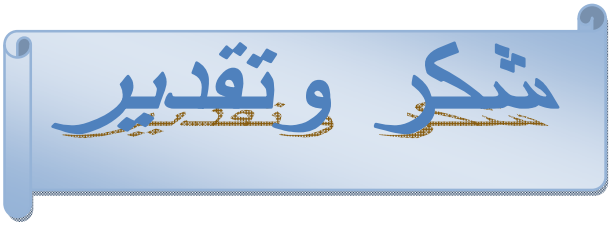

قال الله تعالى : (ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل ونسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة .

نتوجه بالشكر الخاص إلى جميع من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف: بن كادي حسن .

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.
أزف بقلم احترام وتقدير خالص التشكرات إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة .
إلى كل الذين قدموا لي يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذه الدراسة.

لحـــــسـن

لحـــــسـن

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ملخص الدراسة

إن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فالتنمية السياسية تهدف إلى تحديث و تطوير النظام السياسي .

و لقد كانت إشكالية البحث تتمثل في كيفية تأثير العولمة على التنمية السياسية وكان من أهداف البحث : إيضاح العلاقة العضوية بين التنمية السياسية والعولمة و تبيان فاعلية العولمة تجاه التنمية السياسية وكذالك الوقوف على مدى تأثير العولمة على التنمية السياسية. ولقد كان من نتائج البحث أن التنمية السياسية تأثرت بالعولمة بشكل كبير بسبب أن العولمة قلصت من سيادة الدول و فتحت الحدود السياسية أمام الناس و البضائع ، بالإضافة إلى ذالك تغير مفاهيم و مناهج تحليل السياسة الدولية و السياسات المحلية ، فقد تغير مفهوم التنمية السياسية و لم يعد هو تقوية الدولة القومية و سيادتها كما في السابق ، بل أصبح يهتم بموضوع حقوق الإنسان والمجتمع المدني والقطاع الخاص و حقوق الأقليات و اللامركزية الإدارية و هي مواضيع فرضتها العولمة و أجندتها . ليس هذا فحسب بل ظهرت هناك مفاهيم سياسية أخرى مثل الحكم الراشد و الدمقرطة ،غطت على المفهوم التنمية السياسية واحتلت مكانته .

ولقد ظهرت هناك أبعاد و مجالات جديدة للتنمية السياسية مثل البعد الديني و البعد الإعلامي و البعد الأمني و البعد الالكتروني الرقمي .

الكلمات المفتاحية

التنمية السياسية، العولمة، السيادة، الحكم الراشد، الدمقرطة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

The abstract

Political development is one of the modern topics developed by political science in the wake of the Second World War. Political development aims to modernize and develop the political system.

The Problematic search was to clarify the organic relationship between political development and globalization, to show the effectiveness of globalization towards political development, and to assess the impact of globalization on political development. The results of the research show that political development has been greatly affected by globalization because globalization has reduced the sovereignty of countries and opened political borders to people and merchandise, in addition to changing the concepts and methods of analysis of international politics and local politics. Is to strengthen the nation state and sovereignty as in the past, but became concerned with the subject of human rights and civil society and the private sector and the rights of minorities and administrative decentralization, subjects imposed by globalization and agenda. Not only that, but other political concepts emerged, such as good governance and democratization, which covered the concept of political development and took its place.

There have been new dimensions and areas of political development, such as the religious dimension, the media dimension, the security dimension and the digital electronic dimension.

The keys words

Political development, Globalization , Sovereignty, Good governance, Democratization

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقـدمـــة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقدمة:

تعد الظواهر السياسية والاجتماعية بصفة عامة، وعملية التنمية السياسية بصفة خاصة ظواهر حركية متعددة المتغيرات كما أن الفعل التنموي السياسي هو احد الأفعال التنموية المكونة للفعل التنموي الشامل،لإن دراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي، والهيئات العاملة فيه، وسير عملها ويرتبط ذلك أيضا ببناء النظام السياسي و تحديثه، لإيجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة و المتمايزة .

فدراسة ظاهرة التنمية السياسية عملية اتسمت بالعموم والتعقيد وتعدد الأبعاد إضافة إلى أن النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة؛ بل أنها في حالة تغير و تحديث و تطور مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتراجع نظريات ومداخل منهجية، لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، لتأخذ تحاليل ومعان مختلفة من حقبة إلى أخرى ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى.

لقد برزت" العولمة "بشكل واضح خلال عقد التسعينات لكنها سرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، وقد ساعدها في ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وانهيار الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الشرقية.

يعد موضوع التنمية السياسية و العولمة من أهم المواضيع التي يدور حولها البحث العلمي الاجتماعي في الوقت الراهن ، بالإضافة إلى اهتمام الدوائر السياسية وصناع القرار بها خصوصا في البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة إذ سعىمنظِّرو العولمة للترويج لنمط معين من الحياة والسلوك والثقافةأي لفرض سلوكأُمميٍّكونيٍّ يميل إلى منظومة حضارية يتشابه فيها أفراد المجتمعات بفكر وسلوكوذَوْق ونمط موحَّد فيما بينهم على الرغم من التباعد الجغرافي بينهم؛ وذلك من خلال ربطهم بوسائل وتقنيات اتصاليَّةعَبْر فضاءات متعددة، منها :التلفزيونية، والشبكة العنكبوتية وغيرها؛ لتغرس فيهم قيماً استهلاكية تعزز التبعية للإمبريالية العالمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. إذ فرضت ظاهرة العولمة نفسها على جميع دول العالم كواقع لابد من التعامل معه بكل ما تنطوي عليه من مميزات و سلبيات وفي جميع الميادين، فالدخول في العولمة لم يعد خيارا و إنما أصبح ضرورة تطلبها المعطيات المعاصرة و يفرضها الواقع الاقتصادي و التقني والسياسي

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

والثقافي، كما حضت العولمة باهتمام وسائل الإعلام و الرأي العام و الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني و لعالميتها أصبحت بندا دائما في اغلب المحافل الدولية والندوات و المؤتمرات.

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في ضبط المفاهيم المتعلقة بقضايا التنمية السياسية و العولمة كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات العلمية التي كتبت عن هذا المجال،بالإضافة إلى محاولة إعطاء تصور واضح عن التنمية السياسية في عصر العولمة لذا ارتأينا أن نبحث عن واقع التنمية السياسية في ظل العولمة وتتميز الدراسة بدارسة العولمة و التنمية السياسية دارسة نظرية لا تتطرق معه إلى ظاهرة التخلف أو علاقتهما بالعالم الثالث كما العادة.

- **أهداف الدراسة :**

إن هدفنا من هذه الدراسة الوصول إلى بعض النتائج وتأكيد بعض الفرضيات التي كثيرا ما أثارت الجدل و احتدم بشأنها النقاش ولعل أبرز الأهداف كالتالي :

. إيضاح العلاقة العضوية بين التنمية السياسية والعولمة.

. تبيان فاعلية العولمة تجاه التنمية السياسية .

. الوقوف على مدى تأثير العولمة على التنمية السياسية.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

. أولا: الأسباب الموضوعية :

– باعتبار الدراسة تعالج موضوعا حيويا من صميم العلوم السياسية يتمثل في تحديد العلاقة الإرتباطية بين التنمية السياسية و العولمة.

–قلة ونقص الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين التنمية السياسية والعولمة.

ـ عدم وجود إستراتيجيات ودراسات كافية تليق بحجم موضوع مثل طبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والعولمة.

. ثانيا : الأسباب الذاتية :

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ـ الاهتمـام الشخصـي بهـذا الموضـوع النـابع مـن الـدور الـذي يمكـن أن تلعبـه التنمية السياسية في المجتمع .

ـ الرغبـة فـي الوقـوف علـى أهميـة التنميـة السياسـية و إبـراز العلاقـة بينهـا وبـين العولمة .

ـ الرغبـة العلميـة فـي البحـث فـي موضـوع جديـد يسـتلزم منـا جهـدا أكاديميـا يكـون في مستوى الشهادة المحصل عليها .

- **الدراسات السابقة :**

و من بين الدراسات التي عالجت موضوع التنمية السياسية و العولمة يمكن رصد ما يلي:

– حسن بن كادي في السنة الجامعية 2007/ 2008 تناول الإشكالية: طبيعة التنمية السياسية وماهية التخلف السياسي في العالم العربي وكانت الفرضيات : الفرضية الأولى: أن هناك عوامل داخلية أكثر مما هي عوامل خارجية ساهمت في تكريس الواقع السياسي المختلف للعالم العربي ، كتسلط أنظمة الحكم و غياب أي إرادة سياسية حقيقية لديها للتغيير .الفرضية الثانية : أن التغيير السياسي أو "التحديث السياسي " قد صار ضرورة و اقعية وحتمية فرضتها جملة من العوامل الداخلية و الخارجية لعل أهمها التغيير السريع الحاصل على مستوي التفكير و الثقافة لدى الشعوب العربية،وما فرضته العولمة من نظام جديد يحكم قواعد"اللعبة السياسية "و غيرها من العوامل. الفرضية الثالثة :تتمثل في أن الإسلام و ما جاء به من مبادئ عامة و قواعد كلية، و أحكام تشريعية و أخلاقية قد صار أمل الشعوب العربية للإصلاح و التغيير و الخروج مما هي فيه من التخلف و فساد و اضطهاد سياسي.وكانت أهم النتائج المحصل عليها أن الحديث عن قضايا التنمية السياسية مختزل في الحديث عن قضاياالديمقر اطية و التحول الديمقراطي. إن التغيير السياسي و الانتقال نحو الديمقراطية صار حتمية إن القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة في العالم العربي لم تستطع تحقيق إجماع عام، حول أجندة الإصلاح السياسي و أولوياته و غموض مفهوم التنمية السياسية في الوطن العربي .

– يحي مسعودي في السنة الجامعية 2008/ 2009 تطرق إلى الإشكالية :هل التنمية المستدامة كفيلة بإخراج هذه الشعوب من بؤرة التخلف وجعل العولمة في خدمة العالم النامي والمصالح والقيم الإنسانية، أم أنها مجرد حلقة محكمة من حلقات العولمة تدفع بها إلى الخضوع أكثر . وكانت الفرضيات : الفرضية الأولى: إنه لا مناص من الانفتاح على

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

العالم، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، أو ما يسمى بالإشكال الحضاري، حتى يمكننا فهم العالم على النحو الذي هو عليه، ومن ثم فهم جميع الإشكالات المطروحة والقضايا التي تهدد مجتمعاتنا، ثم الوصول إلى حلول أو سياسات تتلاءم وظروف الدول النامية، متجنبين في ذلك أطروحات الغير لنا والتي لا تتبع من كياننا.والفرضية الثانية هي أنه لن تستقيم السياسة أو الاقتصاد ولن تؤت أية سياسة إصلاح أكلها ما لم نبدأ بالتعليم والوعي، فالتنمية المستدامة سوف تخسر جميع رهاناتها إذا لم يتم التركيز على الإنسان. والفرضية الثالثة هي إن المشاكل الكونية الكبرى لن تحل بمجهودات فردية، بل بتعاون دولي من جميع الجهات.كما أن إشراك فئات المجتمع المدني ضروري، فالانتقال إلى دولة الرفاه تفرض على المجتمع المدني أن يحافظ ويعمل على رفاهيته، دون المساس بالقيم الإنسانية والوطنية.

وكانت أهم النتائج المحصل عليها هي أن مفهومي التنمية المستدامة والعولمة الحدود قريبة جدا بينهما، فنفس القضايا هنا وهناك، وكذالك إلى أن السياسات التنموية فيما يخص الفقر وحماية البيئة كلها تفتقر إلى القبول في الدول النامية.

– دنيا بلعباس و أمينة قويدر بن حامد في السنة الجامعية 2016/ 2017 تطرقا إلى الإشكالية : إلى أي مدى ساهمت التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد في الجزائر.

وكانت الفرضيات : الفرضية الأولى : ترتبط معرفة التنمية السياسية و الحكم الراشد بدراسة التعريفات و النظريات المفسرة لهما، و الفرضية الثانية هي أنه هناك علاقة تأثيرية أو انفصالية بين التنمية السياسية و الحكم الراشد. و الفرضية الثالثة هي أنه يؤدي توجه الجزائر إلى الأخذ باليات الحكم الراشد إلى خلق أداء تنموي فعال . وكانت أهم النتائج المحصل عليها تحديد ماهية و مفهوم كل من التنمية السياسية و الحكم الراشد ، إلى تحديد طبيعة العلاقة التي تجمع بين التنمية السياسية و الحكم الراشد فتجدها في بعض الأحيان في علاقة تباعدية و ذلك بوجود العديد من المؤشرات السلبية التي تحول دون الوصول إلى حكم راشد فعال ، كما تربطهما أحيانا علاقة تقاربية من خلال وجود مجموعة من النقاط المشتركة التي تجمعهما كحقوق الإنسان و الأمن.

و الملاحظ في أغلب الدراسات السابقة بصفة عامة سواء تعلقت بالعولمة أو بالتنمية السياسية أو إحدى المفاهيم المشابهة لها (كالمشاركة السياسية، الثقافة السياسية ،الحكم الراشد...الخ) أو بكليهماأنها تر تبط بظاهرة التخلف أو تربط بالعالم الثالث أو العالم العربي أو إحدى دول العالم الثالث ، عكس دراستنا تماما التي ركزت على تأثير العولمة على حقل التنمية السياسية و ما ترتب عليه من إرهاصات في المفهوم و الأبعاد .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

➢ **إشكالية الدراسة :**

كيـف أثـرت العولمـة علـى مفهـوم التنميـة السياسـية ؟ ومـا طبيعـة العلاقة بينـهما ؟

تساؤلات الدراسة :

. ما هي مؤشرات التنمية السياسية ؟

. ما هي أنواع العولمة ؟

. هل تغير مفهوم التنمية السياسية في كنف العولمة ؟

. ما هي أبعاد التنمية السياسية الجديدة ؟

➢ **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : ترتبط معرفة التنمية السياسية و العولمة بدراسة التعريفات و النظريات المفسرة لهما.

الفرضية الثانية : هناك علاقة تأثيرية أو انفصالية بين التنمية السياسية و العولمة.

الفرضية الثالثة: أن هناك علاقة قوية بين مفهوم التنمية السياسية و العولمة فقد أثرت العولمة بشكل كبير على مفهوم التنمية السياسية.

➢ **مناهج الدراسة :**

ـ المنهج الوصفي التحليلي : هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على جمع معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[1] ، ولقد اخترت هذا المنهج لتناسبه مع موضوع الدراسة النظري البحث.

[1] محمد عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات** . ط 2، الأردن : دار وائل للطباعة والنشر ،1999. ص46 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

. منهج المسح التاريخي: لأنه لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الأحداث و الوقائع السابقة و تحليلها ، لأن الحاضر هو امتداد للماضي ،ولذالك نستعمل هذا المنهج وذلك بالرجوع إلى أهم الأحداث السياسية التي مر بها حقل التنمية السياسية ومرت بها العولمة ، واستخلاص أسباب وعوامل التأثر و التفاعل.

- **التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة :**

التنمية السياسية: تطوير و تحديث النظام السياسي.

العولمة : ظاهرة دولية جديدة تسببت في هيمنة القيم الأطلسية و النظام الرأسمالي على العالم و فرض أجندته عليه.

الدمقرطة : هي عملية ترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية وفي النظام الدولي .

الحكم الراشد: هو مجموعة من الإجراءات و القواعد التي تساهم في تطوير الدولة و النظام السياسي وفق منظور المؤسسات الدولية الرائدة .

- **خطة الدراسة :**

تناولت هذه الدراسة وناقشت موضوع تأثير العولمة على حقل التنمية السياسية ومجال التأثير تحديدا في مفهوم التنمية السياسية و أبعادها ، و ذالك في فصلين حيث الفصل الأول بعنوان التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية و العولمة ، حيث يتم فيه تحديد المفاهيم و متغيرات الدراسة بشكل أدق ، في المبحث الأول ماهية التنمية السياسية ، ومفهوم العولمة و ماهيتها في المبحث الثاني ، أما في الفصل الثانيعفُوْنِ بانعكاسات العولمة على مفهوم وأبعاد التنمية السياسية ، تناول المبحث الأول منه التغيرات التي طرئت على مفهوم التنمية السياسية في عصر العولمة أما المبحث الثاني بعنوان أبعاد التنمية السياسية الجديدة فتناول الأبعاد الجديدة للتنمية السياسية التي ظهرت في العولمة كالبعد الأمني والبعد الرقمي و البعد الإعلامي.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

➢ **صعوبات الدراسة :**

تواجه عادة عملية البحث أو إعداد دراسة علمية مجموعة من الصعوبات، يحاول الباحث تجاوزها وعن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا الموضوع:

- قلة المراجع التي تتناول التنمية السياسية والعولمة في آن واحد.
- تشابك الموضوع وتداخله مع عدة مفاهيم تستدعي إلي بناء تحليل كل موضوع على حدى مع التركيز علي أهم هذه المتغيرات وكشف العلاقات الثابتة بينها، وهذه العملية تأخذ وقتا وجهد.
- تعدد الإسهامات الفكرية و امتداداتها على فترة زمنية كبيرة نسبيا،وا إنتاج علمي غزير بصورة لا يستطيع معها أي باحث أن يلم بجميع هذه الكتابات .وهذه الصعوبة تفرض علينا التركيز على الأطر المفاهمية والمنهجية من خلال دراسة المفاهيم ,التصورات الأساسية التي تتعلق بالإطار الكلي.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الأول

التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية و العولمة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تمهيد:

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلفي أبحاث الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين، ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلف خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى الثقافية المعاصرة، ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية، فلقد كانت قضايا ومشكلات التخلف السياسي خاصة في الدول المتخلفة من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين لعلوم السياسة والاجتماع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغير السياسي هي محور هذا الاهتمام، ومن هنا برزت التنمية السياسية كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية، وكتخصص جديد في ميدان العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

كما فرضت ظاهرة العولمة نفسها على جميع دول العالم كواقع لابد من التعامل معه بكل ما تنطوي عليه من مميزات و سلبيات وفي جميع الميادين ، فالعولمة أصبحت ضرورة تطلبها المعطيات المعاصرة و يفرضها الواقع الاقتصادي و التقني والسياسي والثقافي، وقد أثرت بشكل كبير على العالم اجتماعيا و سياسيا و إيديولوجيا فما قبلها ليس كما بعدها .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية.

المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية

عرفت التنمية السياسية بأنها "عمليات الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا، و تعد حلا لابد منه في مواجهات المتطلبات الوطنية في الإنتاج و الخدمات". [1]

و عرفت بأنها : "عملية تغير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وتتميز بثلاث مظاهر: التمايز البنيوي، قدرة وكفاءة النظام، الاتجاه نحو المساواة"[2].

ويعتبر "**لوسيان باي**" أشهر من تناول تعريف التنمية السياسية إذ حدد عشرة تعاريف كما يلي[3]:

1-هي مطلب سياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-هي تبني لسياسة الدول المتقدمة

3-هي التحديث السياسي

4-هي فعالية الدولة القومية

5-هي بناء الديمقراطية

6-هي التنمية الإدارية و القانونية

7-هي المشاركة والتعبئة الجماهيرية

---

[1] – علي خليفة الكواري،" حقيقة التنمية النفطية حالة أقطار الجزيرة العربية" ، **المستقبل العربي**، العدد 27 ، بيروت ، ماي 1980، ص ص (34،35).

[2] – ابومدين طاشمة، "**إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، (رسالة دكتوراء، جامعة الجزائر، 2007/2006)، ص 12.

[3] ـر يتشا د هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، (ترجمة حمدي عبد الرحمان) ،ط1، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001،ص7.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

8-هي الاستقرار و التغير المنضبط

9-هي التعبئة و القوة

10-هي أحد أبعاد التغير الاجتماعي

أما "**روبرت بركنهام**" فقد أعطاها خمسة مدلولات[1]:

أ- **مدلول قانوني:** يهتم البناء القانوني الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب- **مدلول اقتصادي:** يعني تحقيق نمو اقتصادي يوافق تطلعات الشعب الاقتصادية.

ج- **مدلول إداري:** ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعة الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفاعلية، والكفاءة والعقلانية.

د- **مدلول سياسي:** تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعة والمشاركة في الحياة السياسية

و- **مدلول ثقافي:** تغيير التنمية السياسية باعتبارها تحديث تأنى نتيجة ثقافة سياسية معينة.

وكان "**هنتجتون**"[2] قد قدم عدة إسهامات لتحديد مدلول التنمية السياسية، وقد توصل إلى أن هذه الأخيرة تعني تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة، متطابقة متعددة، مستقلة ومترابطة، أي ما يعرف بعملية المؤسسة.

وقد اعتبر "**ألموند**" أن التنمية السياسية ما هي إلا استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعة والدولية وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع وبذلك عرف "ألموند" التنمية في إطار التحديث السياسي.

ويعر ف **أحمد وهبان** التنمية السياسية على أنها: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع الوطن وزيادة معدلات مشاركة المجتمع في الحياة السياسية فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون كل منها هيئة مستقلة عنالأخر ى مع إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"[3]

و يرى عبد الحكيم الزيات "أنها عبارة عن استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله من نسق

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 161.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 162.

[3]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**, مصر،الإسكندرية الدار الجامعية، 2003،ص ص (140-141) .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تقدمي ملائم ، وهي تشكل في الوقت نفسه ركيزة الأساسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية وهذا ما يؤهلنا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي"[1].

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية

أ- التنمية السياسية و علاقتها بالتحديث السياسي:

عادة ما يشار إلى التحديث بأنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأن مصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى إدخال تغييرات عديدة في وقت واحد على مستويات متعددة، يتضمن جوانب كثيرة من التحيز والذاتية فهو مشحون إيديولوجيا، ويمكن الفرق الجوهري بين التحديث السياسي والتنمية السياسية في أن هذه الأخيرة هي عملية ذاتية إرادية مقصودة بهدف تغير واقع المجتمع واستغلال كل الطاقات المادية والبشرية والإمكانات الذاتية الممكنة للمجتمع لدعم نموه وتطوره، ومن ثم يمكن الملاحظة أن التنمية السياسية أكثر شمولا من مصطلح التحديث السياسي ، بحيث يعتبر التحديث السياسي ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية[2].

ب- التنمية السياسية وعلاقتها بالإصـــــلاح السياســـــــي:

هناك الكثير من التشابه بين الإصلاح السياسي مع مفهوم التنمية السياسية غير أن هذا التشابه بينهم لا ينفي بعض الفروق الجوهرية بينهم يمكن أن نلخصها في أن الإصلاح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي وكذالك فإن التنمية السياسية هي منهج تفكير وأسلوب حياة وبرنامج عمل متعدد الجوانب، أما الإصلاح السياسي فعادة ما يكون جزئي مؤقت ويقترب من مفهوم التنمية السياسية إذ يتصف بطابع الشمول. إن مفهوم الإصلاح مفهوم مرن حيث يمكن الحديث عنه في ظل اطر فكرية ومجمعية مختلفة، أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة في جميع الأنظمة والمجتمعات، ويمكن الحديث عن نظرية التنمية السياسية مجردة عن قيود الزمان وحدود المكان[3].

---

[1]- بلحسن مريم و بن خطار الزهراء،"**دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر 1999-2016**"،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجلفة ، 2017/2016) ،ص20

[2]–نو الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،2007،ص 193.

[3]- **المرجع نفسه** ، ص 194.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ج- التنمية السياسية وعلاقتها بالتغيير السياســـي:

إن مفهوم التغيير مفهوما عاما حياديا غير قيمي، التغيير سواء في البنية أو العملية وسواء تغييرا نوعيا أو كميا يمكن أن يكون وظيفيا بالنسبة لعمليات المجتمع، فيحدث حالة من التنمية أي يزيد من قدرات المجتمع وقدر ات نظمه الفرعية، ويمكن أن نحدد صيغ التغيير السياسي في صيغتين[1] أساسيتين: التغيير الجذري والتغيير الإصلاحي، فالتغيير الجذري هو ذلك الذي يؤدي إلى تغيير كمي وتغيير نوعي في أن واحد كما انه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب، وا ٍنما صيغة تبدأ سياسة الطابع وتتمه ،

أو أن يكون تغير إصلاحي يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يضع قواعد وسياسات إحداث التغيير الكمي والكيفي.

د- التنمية السياسية وعلاقتها بالحكم الراشد والتنمية البشرية:

ان الحكم الراشد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، وهو الذي يستند إلى الأخذ التام بمبادئ المشاركة السياسية والثقافية وعليه فان من الملاحظ وجود ثلاث قوى تقود أية سياسة لوضع برامج شؤون الحكم، وهي الولاية التي تمنح السلطة وعملها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وقدرتها (السلطة) على إدارة العمل ومرد ذلك إلى انه لم يعد من الممكن النظر" إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاما مغلقا"[2]، فالتغيرات التي طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم أحدثت تحولا كبيرا، يمثل صورة ايجابية أحيانا وعكس ذلك أحيانا أخرى ولنا من قضية العولمة مثل واضح على ذلك حيث نرى أن مهمة الحكم الرشيد أصبحت تتمثل في جوهرها في تحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية وبين توفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار من ناحية أخرى، حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997 الحكم الرشيد بأنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الشؤون بلد ما على كافة المستويات وهو يشمل الآليات والإجراءات والمؤسسات التي يحرك عبرها المواطنون والمجموعات مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم ويعمل الحكم الصالح على تخصيص الثروات وا ٍدارتها لتلبية الحاجات الجماعية يتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون والفعالية والمساواة، أما مفهوم التنمية البشرية فقد اتخذ أبعاد التنمية الشاملة وفق

---

[1]-عبد الغفار رشاد القصبي،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ج2، ط2، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (ب. س. ن)، ص 99.

[2]- أمين عواد المشاقبة و المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (اطار نظري)**، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص ص(55-56) .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ما تحكمه تقارير التنمية البشرية التي أصدرتها الأمم المتحدة فركز على الأبعاد السياسية وعلى مفاهيم كالمساواة والعدالة وغيرها.

هـ- التنمية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية :

يرى البعض من المهتمين بالعلوم السياسية أن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون غايتها النهائية سوى تحقيق الديمقراطية بما أن هذه الأخيرة هي نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع و الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، أم أساس هذه النظرة فيعود إلى المبدأ القائل أن الشعب هو صاحب السيادة هو مصدر الشرعية[1]، ولا تتحقق في كل الأحوال إلا إذا توفرت لها شروط معينة من بين حق المشاركة و مطلب التعددية السياسية و الأيدولوجية و تداول السلطة بالإضافة إلى مسألة فصل السلطات و غيرها من المفاهيم المتداولة[2].

وا ذا كان بناء الديمقراطية و تحقيق المزيد من المشاركة السياسية هو غاية التنمية السياسية فإنه قد يكون أيضا المدخل المناسب لها أو أحد العمليات المرتبطة بها أو الديناميكيات الأساسية التي تتحقق من خلالها، و في هذا الإطار يقول "روبرت دال" R. DAHL أن المجتمعات التي تمر بالتنمية السياسية هي مجتمعات تتجسد فيها مظاهر النظم الديمقراطية و التي تتميز بخاصيتين:

1- إتساع دائرة المشاركة السياسية.

2- التداول السلمي على السلطة فيدل هذا على أن الديمقراطية هي الأبرز المؤشرات التنمية السياسية.

[1]- عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، ج2،ط4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2001، ص 751.

[2]- محمد سبيلا، **للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي**، ط1، بيروت، افريقيا الشرق (ب.س.ن)، ص32.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثالث: مؤشرات وآليات التنمية السياسية

أولا: مؤشرات التنمية السياسية

إن التنمية لا يمكن أن تنجح وتتحقق في فترة زمنية قصيرة، وا ٍنما تحتاج إلى الوقت الكافي، وا ٍلى تضافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية والشعبية من مؤسسات وأفراد لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها ولابد من توفر مجموعة مؤشرات للتنمية السياسية، من أبرزها ما يأتـــــي: [1]

- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص، وضمان حرية التعبير، واستقلال القضاء والحد من تعسف السلطة السياسية وضمان حقوق المواطنيـــن.
- وجود مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الحرية و الاستقلاليـــة.
- توافر ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.
- مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافة في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
- تطور التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- وجود برلمان مؤسسي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على لسلطة التنفيذية والتشريع بكل استقلالية، ويسهم في صنع السياسة العامة للدولة.
- يمثل وجود نظام سياسي قادر على التكييف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغيير الذي يطرأ على المجتمع وقادر على استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.
- إطلاق الحريات بين جميع الفئات المجتمع الواحد، بعيدا عن الخوف والإرهاب الفكري وحماية الحريات المسؤولة لأنها عماد الديمقراطية.

[1] – غالب الفريحان، **على طريق التنمية السياسة**، ط1، عمان: الأزمنة للنشر و التوزيع، 2005، ص 80.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت التي يقوم عليها المجتمع، دون أن يدعي طرف ممن الأطراف ملكية للحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف آخر فالجميع تهمه المصلحة الوطنية، مع تأكيد القواسم المشتركة من خلال الحوار بين النخب المثقفة.
- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلاف انتماءاتهم أو أجناسهم أو أديانهم أو أعراقهم، وعدم النظر إلى الدولة باعتبارها مصلحة خاصة لكل فرد أن يأخذ منها ما يشاء على حساب الأفراد الآخرين، بل يجب على الجميع أن يتحمل مسؤوليته في الحفاظ على الدولة باعتبارها القاسم المشترك بين الجميع.
- قيام الأحزاب السياسية القوية والفاعلة والقادرة على إحداث التغيير المرجومن خلال إشراك الأفراد في إقرار السياسة العامة للحزب، ونظراته لمختلف القضايا التي تواجه الدولة، وحتى تستطيع الأحزاب أن تقوم بهذا الدور لابد أن تفسح السلطات التنفيذية المجال للأحزاب، لتتحرك وتعمل في جو الديمقراطية والحرية وفقا للقانون العام.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الشباب والمرأة في الحياة السياسية، بهدف دمج هذه المؤسسات والشرائح الواسعة من أبناء المجتمع في تحمل مسؤولياته.
- سن قوانين وتشريعات تحمي حقوق الأفراد، سواء الحقوق والحريات الخاصة، أو الحقوق والحريات العامة المتعلقة بحرية الانتساب إلى الأحزاب وحرية الانتخـــاب.[1]

ثانيا: آليات التنمية السياسيــة.

هناك مجموعة من الآليات والميكانزمات التي لابد من توفرها لضمان نجاح عملية التنمية في المجتمع معين خاصة في دول العالم الثالث ومن أهمها:

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 81.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- التنشئة السياسية:

إن مفهوم التنشئة السياسية قديم كفكرة تناولها الفلاسفة والمفكرون و يشير (هربرت هايمان) و هومن رواد التنشئة السياسية في كتابه المعنون بالتنشئة السياسية إلى أن تلك العملية تعني مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعده على التعايش مع المجتمع.

فالتنشئة السياسية هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة من خلالها إلى إكساب الفرد (طفلا- مراهقا- راشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع، ليس فقط من اجل الحفاظ على الوضع القائم في ثقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك تغير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع[1].

وهناك من يعرف التنشئة السياسية هي عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته و مطالبه التي يجدها مناسبة له.

يعرفها روي ROY :" على أنها تلك العملية التي تنتقل بواسطة المعتقدات و مشاعر الأجيال المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة". [2]

2- الاتصال السياسي

إن الاتصال السياسي هو أحد أنماط الاتصال الذي يؤدي إلى وظيفة سياسية للقائمين عليه، بمعنى أن أهدافه ودوافعه في جوهرها إنما تقتصر على إحداث تأثيرات واقعيـــة أو محتملة على عمل وسلوكيات الآخريـــن.

و تسعى الدول على اختلاف أنظمتها السياسية إلى استخدام وسائل الاتصال لتحقيق أهدافها في حلتي "السلم والحرب" وفي مقدمتها الأهداف لسياسية سواء أن ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولـــي.

وقد عرف جون ميدو J. meadou الاتصال السياسي بأنه:

---

[1]- سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، ط1، القاهرة، اتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص ص(39- 40).

[2] صالح بلحاج،" التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم و النظريات" مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب" التحولات السياسية و إشكاليات التنمية بالجزائر واقع و تحديات" ، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008،ص13.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

"الطريقة التي تؤثر فيها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكميته، كما انه أيضا يتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن تقوم ظروف الاتصال بتشكل السياسة وبعبارة أخرى يتعلق الاتصال بتبادل الرموز والرسائل التي تكون قد أنتجتها أو شكلتها النظم السياسية"[1].

و قد أصبح الاتصال السياسي عنصرا مهما في أداء السلطـة فمن يستحوذ على هذه السلطة يسعى جاهدا إلى السيطرة على وسائل الاتصال لتحقيق هدفه في البقاء في السلطة، كما أن القادة السياسيين يميلون دائما للتحكم في المعلومات المتاحة للمواطنين.

وينظر لعلاقة الاتصال ووسائله والقائمين عليها من زاويتين متقابلتين:

الأولى: وتتعلق بالأثر الذي تتركه وسائل الاتصال على سياسات الحكومات وقراراتها على المستوى الداخلي والخارجي حيث تمثل هذه الوسائل الأداة الرقابية والتوجيهية لأعمال المؤسسات السياسية هناك القول المشهور في الديمقراطية الغربية من أن الصحافة تمثل السلطة الرابعة في الدولة.

الثانية: وتتعلق بالرقابة أو التأثير الذي تمارسه المؤسسات الرسمية (السلطة التنفيذية على وجه الخصوص) وأجهزتها المختلفة على وسائل الاتصال بهدف أن تصبح هذه الوسائل أدوات في مقدمة سياسات الدولة والمساهمة في تحقيق النظام العام والاستقرار السياسي في الداخل.

فالاتصال السياسي له دور هام و مميز في عملية التنمية السياسية،"إن وسائل الاتصال من المصادر الأساسية التي يستقي الفرد منها المعلومات السياسية".[2] ويساعد في "دعم النظام السياسي وزيادة كفاءته و فعاليته بحيث تتيح للنظام الإمكانيات لتدفق المعلومات منه إلى الجماهير"[3].

3- الأحزاب السياسية

تحتل الأحزاب السياسية مركزا هاما من مراكز العملية السياسية في كافة النظم تقريبا ، وهي تمثل "الوسيلة التي تستطيع عن طريقها الطبقات السياسية وغيرها السعي لتحقيق أهدافها، وتعمل الأحزاب في المجتمعات الديمقراطية كأدوات للوصول السلمي للسلطة".[1]

---

[1]-محمد حمدان المصالحة،**الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي**، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،2002،ص ص(55-56).

[2]- ثروت مكي، **الإعلام و السياسة، وسائل الاتصال و المشاركة السياسية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب،2005،ص120.

[3]- أماني محمد قنديل، **نظام الاتصال و عملية التنمية السياسية في الدول النامية**،(مذكرة ماجيستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهر ة ,1980/1979) ،ص233

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

إن الأحزاب هي بناء في النسق السياسي متعدد الاهتمامات وتقوم بوظيفة تجميع وتمثيل جماعات المصالح، ومع ذلك لا ينطبق هذا على كل الأحزاب رغم أن معظمها متعد الاهتمامات فهناك أحزاب للفلاحين وأخرى للعمال وهي ليست متعددة المنفعة ورغم أن معظم جماعات المصلحة ليس لها إلا اهتمام واحد، إلا أن عدد منها مثل مؤتمر اتحاد النقابات البريطاني له اهتمامات أخرى متعددة، وعلى ذلك فالأحزاب السياسية هي جماعة من الناس أو تجمعات بين عدة أشخاص، أو اتحاد يضم مجموعة من الأفراد لديهم فكر مذهبي سياسي معين ولديهم مصالح واحدة ويتفقون فيما بينهم على برنامج معين، أو أفكار محددة يضعونها موضع التطبيق وهم يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم، وحمايتها ويمارسون العمل السياسي لا عن طريق مجرد الضغط على السلطة الرسمية فحسب بل بالعمل على هذه السلطة والاستيلاء عليها أيضا وذلك بوصفها أداة الإكراه القادرة على التكيف لإيديولوجية الحزب في حياة الجماعة بأسرها وهذا العمل هو الذي يسعى القائمون به إلى أعمال إيديولوجية، أو برامجه حتى يتطور المجتمع في الاتجاه الذي يعتقد كل منهم انه هو الذي يحقق الخير العام، أو المصلحة العامة، وذلك بالوسائل السلمية الدستورية.

وأعضاء الحزب هم جزء من المجتمع السياسي، أو الجماعة السياسية التي تتوزع على عدد من الأحزاب تختلف من مجتمع إلى آخر.

4- النخبة المثقفـــــة:

يعرفها "**شيلر**" بأنها :"هؤلاء يمثلون جماعة من الأفراد تختلف عن غيرها من أفراد لمجتمع باعتمادها الكبير على استخدام رموز عامة ودلالات مجردة تدور حول الإنسان والمجتمع في نشاطاتها"[2] ويصفهم "بوتومور" بأنهم كل المساهمين بشكل مباشر في ابتكار ونقل ونقد الأفكار، ويكون هؤلاء العلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في حقول الاجتماع والدين إلى جانب الفنانين ....الخ" .

---

[1]- مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في نظام الدستوري الحديث و النظام الإسلامي**،ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 20.

[2]- شريف طيبة سمية، عشيط هاجر، **إشكالية التنمية السياسية في الوطن العربي في ظل المتغيرات الراهنة**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية)،جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 38.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الرابع: أهم مداخل التنمية السياسية

لدراسة التنمية السياسية لابد من استخدام مداخل نظرية باعتبارها أسلوب المعالجة والفهم، والذي يكسب الدراسة طابعها الخاص ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية وبالأخص تلك المتعلقة بقضية "التنمية السياسية" هذا من جهة أخرى فان استخدام هذا الأسلوب يعبر عن اتجاه الباحث وميله إلى اختيار إطار مفاهيم معينة ويحدد في الوقت نفسه نوعية الطرق المنتجة للدراسة وهذا للتقرب من الواقع، ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة القضية على أمرين أساسيين:

الأول: هو اتصاف المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث.

الثاني: "كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية وتوجيه دراستها من الوجهين النظرية والتطبيقية على حد سواء"[1].

1- المدخل القانوني:

جوهر التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل يتمثل بشكل أساسي في قيام دولة القانون وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية والقضائية، ويفصل بينهما وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة وتحديد واجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى كل هذا يؤدي على ضمان استمرارية النظام السياسي، وبالتالي فان تحليل التنمية السياسية وفق هذا المتطور بمدى تطبيق القانون والخضوع له[2].

فعلا لا يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا ولكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني "الدولة" يعمل في محيط يسوده الكثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية وهو يفرض عليها التكيف مع كل جديد على خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون، كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة والنفوذ.

2-المدخل الماركسي :

ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة) إلا إن فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة -

[1]- عبد الحليم الزيات،**التنمية السياسة دراسة في الاجتماع السياسي**،ج1، مصر، دار المعرفة الجامعية،2002،ص 163.

[2]- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول، ط6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 151.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

البروليتارية) وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما تغيره بذلك من نمو الوعي الطبقي واحترام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد وتنتشر المساواة داخل المجتمع وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية[1].

لكن ما يؤخذ عليه هذا المدخل وهو بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله إلا انه لا يمكن تعميمه على كل الدول خاصة الدول النامية بل تنطبق فقط على الدول الغربية حيث أجرى دراسته كما أن هذا المدخل يركز على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي ويغفل الأنواع الأخرى من الصراع ثم إن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة وما هو إلا الهام للساخطين الموجودين في قاع البناء الاجتماعي بان ثمة إمكانية لارتقائهم إلى طبقة عليا.

3- المدخل النظمي:

في واقع الأمر توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخل النظمي والمدخل البنيوي الوظيفي فيما يتعلق بتحليلها للتنمية السياسية، ولا يمكن استخدام المدخل الوظيفي دون الرجوع إلى مفهوم النظام السياسي ومن الرواد الذين اعتمدوا هذا المدخل في تحليلهم لظاهرة التنمية السياسية كل من (دافيد ايستون،غابريال ألموند)[2].

وتتمثل مزايا هذا المدخل في عمومية المفاهيم المتقدمة في التحليل ولكن هذا المدخل يمثل إطار المفاهيم في الأساس، ولا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد فرضيات أبريقيه (تعميمات متوسطة المدى) وتخلوا الدراسات التي تطبق هذا المدخل من كثير من البيانات والوقائع المهمة، وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي يكمن في قدرة النظام السياسي للاستجابة و التكيف مع بيئته الداخلية و بنحو اقل بيئته الخارجية، وكذالك باستعمال النظام السياسي لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية مع بيئته ، وبينما تعرض هذا المدخل لنقد شديد في مجال علم الاجتماع نظرا لمحدوديته وعدم قدرته على دراسة ظاهرة التغيير فان علماء السياسة لم يترددوا في استخدامه لدراسة التغيير السياسي.

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 153.

[2]- تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة إستراتيجية إدارة السلطة**، عمان، ط1، 2004، ص ص(142-141).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4- مدخل العملية الاجتماعية:

هذا المدخل لا ينطلق في دراسة للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي وا ٍنما يرتكز على بعض العمليات الاجتماعية ويرتكز على العملية وليس على النظام، وتوجهاته السلوكية وامبيريقية بصورة أكثر من المدخل النظامي الوظيفي وعادة ما يؤدي إلى تراكم وتجميع عدد كبير من البيانات الكمية حول هذه العمليات الاجتماعية، وتتم بعد ذلك عملية محاولة ربطها بالتغيير السياسي ففي الوقت الذي يحاول فيه المدخل النظمي الوظيفي تحديد وظائف النظام السياسي، فان مدخل العملية الاجتماعية يحاول الربط بين العمليات وقد يحاول الانتقال من الربط إلى السببية من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائي المختلفة في هذا المجال ومن ابرز رواد هذا المدخل دانيل ليز ريموند ودويش هدسون، وبينما ينطلق رواد وباحثوا المدخل النظامي الوظيفي من مفهوم النظام السياسي ثم يميزون بين النماذج المختلفة للنظم السياسية في محاولة لتبين نتائج ومضامين هذه الاختلافات أي الاهتمام أساسا بربط نمط معين من الفعل بانتظام ككل من اجل إيضاح وظيفة هذا الفعل في النظام، أما مدخل العملية الاجتماعية فيحاول ربط نمط وفعل عملية أخرى[1].

وتتمثل الميزة الرئيسية لمدخل العملية الاجتماعية في محاولات إيجاد علاقات بين المتغيرات في مجموعة من التغيرات وبين التغيرات في مجموعة أخرى بمعنى أن المدخل في تعامله مع ظاهرة التغيير يضع بعض القيود ويتركز جوهرها في أن المتغيرات المستقلة في إطار هذا المدخل تتعلق أحيانا بمستويات التنمية وليس بمعدلات التنمية، وتطورات المدخل امبيريقي فان استعمال المتغيرات يتعدد بمدى توافق البيانات، أما الإشكالية الثانية فتتعلق بعملية الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة وتتمحور المشكلة حول الناحية المنهاجية والمرتبطة بالعلاقات السببية بين التغير الاجتماعي أو الاقتصادي وبين التغيرات السياسية والتي هي عادة نتاجلفعل وا ٍرادة الإنسان.

5- المدخل البيئـــي:

تداركا للنقائص الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة في إهمال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية حيث يقول المفكر "وليام سيفين wiliam sifim" "لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المقرة (الإدارية) وتلك التي تخص الدول الأخرى"[2] فقد أكد أصحاب هذا المدخل على ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة لكل دولة "عند صناعة " أي سياسة.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص(143-144).

[2]- محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص(200-201)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ومن رواده نذكر "walaace sayre والاس ساير" و "هربرت كوفمان herbert kaufman" وغيرهم من الباحثين أعضاء لجنة السياسة المقارنة ، ويعتبر المفكر الأمريكي ريجز "F Riggs" أن دراسة الايكولوجية الإدارية لا تعني مجرد الاهتمام بذكر أو دراسة العوامل الجغرافية، الاجتماعية بل يجب ربط هذه العوامل بالمؤسسات الإدارية والسياسية وتوضيح أثرها عليها لقد استخدم " F Riggs" خمسة أبعاد لتحليل خصائص كل مجتمع ، وهي: البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية، النظام السياسي، النظام العقائدي، نظام الاتصالات، وعلى أساس هذه الأبعاد السابقة يمكن التمييز بين المجتمعات التقليدية (الزراعية) والمجتمعات الحديثة (الصناعية).

وعليه فان النظام السياسي يعمل في بيئة داخلية وأخر ى خارجية يؤثر ويتأثر بها، وهذا يفترض به مراعاة الظروف المحيطة به.

المطلب الخامس : أهم نظريات التنمية السياسية

1- نظرية التحديث:

هذه النظرية انطلقت من تصور يقدم على التفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما أولهما متقدم حديث(العالم الغربي) وثانيهما متخلف تقليدي(العالم النامي)، حيث يتوجب على المجتمع المتخلف وفقا لتصور هذه النظرية.السير على نفس المسار الذي سلكه العالم الغربي، إذا أراد أن يبلغ نفس الدرجة من التقدم و التطور. وتمتد جذور هذه النظرية التي تم تطويرها إلى إسهامات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع و خاصة **إميل دور كايم** و **ماكس فيبر** حيث ساهمت أفكارهما في إرساء الكثير من القضايا التي استندت إليها النظرية، فذكر منها[1]:

1-اختزالا تطور المجتمع لإنساني في مرحلتين : مرحلة التخلف و مرحلة الحداثة.

2-رفض تفسير التخلف في البلدان النامية بالعامل الاستعماري .

3-التأكيد على دور المؤسسات التقليدية التي تكرس القيم الغربية.

و قد تعرضت نظرية التحديث إلى العديد من الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بالفهم القاصر لعملية التحديث ومن أهم النقاد في هذا المجال **Samuel Huntigton** حيث ركز في نقده على الدور المحدود للقضايا التي صاغها الرواد الأوائل، **فهينتغتون** نظر إلى التنمية السياسية بوصفها عملية نمو

1- نويصر بلقاسم،**"التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف"**، (أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة،2010 /2011) ،ص ص(89-99)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

في كافة المؤسسات بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاكل السياسية، " ويعد **هينتيغتون** من الأوائل الذين جسدوا المحاولات الأولى التي سعت من خلال منتصف الستينات إلى الانتقال من التركيز على النظام الذي أصبح مفهوما محوري داخل دراسات التنمية السياسية خلال تلك الفترة ، فالنظام يعتمد إلى حد ما على فرض فئة أكثر تعبئة تحاول التخلص من الجوانب السلبية الانهزامية التي ظهرت خلال عملية التحديث"[1].

كما يرى أصحاب نظرية التحديث "إن الحداثة هي تحقيق النمط الغربي في التطور، أو نقل القيم أو المؤسسات و المؤشرات الغربية باعتبارها معيار التحديث إذ يرون أنها عملية تقليد للغرب من دون بناء القوة الإبداعية و تضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي، دون تنمية القوى الإنتاجية لتنمية إستراتيجية"[2].

2- نظرية الثقافة السياسية:

ظهرت بوادر هذه النظرية في أواخر الخمسينات و أوائل الستينات التي كانت تركز على التحول من دراسة المؤسسات إلى دراسة السلوك غير الرسمي والذي يضفي الحيوية على تلك المؤسسات مع ربط سلوك الأفراد بالنظام الذين يعيشون فيه، "حيث تعود أفكار هذه المدرسة إلى دراسة **غابر**يال **الموند** **ألموند** في الفترة (1958-1963) التي أقامها على خمسة بلدان وهي : أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، ايطاليا و المكسيك و سأل فيه 5000 شخص،حيث كان موضوع الدراسة البحث في الثقافة المدنية تحديدا و ليس الثقافة السياسية، بمعنى دراسة الثقافة السياسية بالمنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة إذا ما كانت هذه الثقافة السياسية تساعد على تنمية ديمقراطية أو تعرقلها بخلفية إن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية و البريطانية وتدور إجابة دراسة **غابر**يال **الموند** حول مقولة إن النظام الديمقراطي المستقر يتطلب ثقافة سياسية متوازنة تجمع بين كل التوجهات"[3]، كما قدمت هذه الدراسة تصنيفا للثقافات السياسية "ليقوم على متغيرين أساسيين هما: الانخراط و الإدماج، فيقصد بالانخراط اتجاه الفرد نحو النظام السياسي (اتجاهات موالية أو مغتربة) ، إما الاندماج فيقتبس الاتجاهات نحو المشاركة في النظام السياسي"[4] .

2-ر يتشا د هيجوت، **نفس المرجع السابق**، ص ص(48-47)

[2]- محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظورالحضار ي الإسلامي** ، القاهرة ، دار القارئ العربي، 1993 ، ص 240

[3]-علي السيد الصاوي، **نظرية الثقافة** ،الكويت:المجلس الوطني لثقافة الفنون و الآداب، 1997 ، ص23

[4]- **المرجع نفسه**، ص 25

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وفي إطار دراسة **غابر**يال **الموند** لمجال الثقافة السياسية فقد حددها في ثلاثة أنماط[1] :

1- الثقافة الضيقة : هذا النمط يعكس عدم معرفة الأفراد عن الأهداف السياسية التي توجد في الحياة السياسية داخل مجتمعهم و منه لا يستطيعون تقديم الدعم أو المعارضة للسياسات التي يهدف إليها مجتمعهم.

2- ثقافة الخضوع : نجد في هذا النمط إن الأفراد يدركون ما يجري حولهم في إطار النظام السياسي، حيث يتشكل لديهم نوع من الأحاسيس و الوعي، مما يمكنهم من إصدار نوع من الأحكام اتجاه النظام السياسي ككل.

3-ثقافة المشاركة : في هذا النمط يمتلك المواطنين فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسة و النظام حيث أنهم قادرون على تغير النظام أو تعديله من خلال مجموعة من الوسائل المتاحة لديهم، كان نقول الانتخابات مثلا.

إن دراسة **غابر**يال **الموند** فيما يتعلق بنظرية الثقافة السياسية تدفع إلى التركيز على عنصر الديمقراطية أي ربط بين الثقافة السياسية و الديمقراطية بمعنى آخر نصل إلى الديمقراطية من خلال تجسيد الثقافة السياسية.

"إن الثقافة السياسية ترتبط بأحد أدوات التنمية السياسية المتمثلة في التنشئة السياسية و التي تعني اكتساب الإنسان للأفكار و القيم بفعل تربيته و تكوينه لتكون موقف اجتماعي معين، فالتنشئة السياسية والثقافة السياسية أدوات متفاعلة لبناء السلوك السياسي في إطار التنمية السياسية"[2].

3- نظرية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تمثل ذلك العامل المساعد والوحيد في تحقيق التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية، وترجع نشأة نظرية التنمية الاقتصادية إلى الثورة الصناعية في أوروبا.

و نجد نظرية **والت وايتمان روستو** من ابرز نظريات النمو الاقتصادي،إذ يعتبر عملية التنمية تتركز في فترة قصيرة من الزمن تمتد ما بين عشرين إلى ثلاثين سنة، يواجه فيها الاقتصاد تغيرات جوهرية و يبدأ بعدها في الانطلاق.

و يقسم روستو عملية النمو إلى 05 مراحل[3] :

2- **المرجع نفسه**، ص 26

3-غازي فيصل ،**التنمية السياسية في دول العالم الثالث**،بغداد:د.د.ن، 1993 ، ص 105

1-محمد نصر عارف ، **نفس المرجع السابق** ،ص179

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

. **1** مرحلة المجتمع التقليدي : تتسم هذه المرحلة في انخفاض متوسط دخل الفرد وغلبة الطابع الزراعي.

. **2** مرحلة التهيؤ للانطلاق: حيث يتوجه المجتمع في الدخول في مرحلة انتقالية متجاوزا حالته التقليدية في ظل توافر ظروف اقتصادية و سياسية و اجتماعية معينة مع انتشار التعليم و ظهور المؤسسات.

. **3** مرحلة الانطلاق: المرحلة التي يتم فيها القضاء على العقبات التي تقف في طريق التنمية،قد تأخذ هذه المرحلة شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي القائم.

. **4** مرحلة النضج: تحدث هذه المرحلة بعد مضي ستين عاما بعد مرحلة الانطلاق و تتميز هذه المرحلة بانتشار الوسائل الحديثة للإنتاج.

. **5** مرحلة الاستهلاك الوفير: المرحلة الأخيرة من النمو حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة أي تحقيق الرفاهية.

المبحث الثالث: ماهية العولمة

المطلب الأول: تعريف العولمة

العولمة لغويا في اللسان العربي اسم مصدر على وزن " فوعلة" وهو مصطلح مشتق من فعل "علم" و من كلمة "العالم" و عولمة الشيء جعله عالميا و منه فجعل الشيء عالميا أي وجوده و انتشاره في الزمان و المكان و العولمة هي لفظة عربية تقابل الكلمة بالإنجليزية "globalization" و تقابل الكلمة بالفرنسية" mondialisation " ، و وزنها الصرفي "فاعول" فالعالمي هو المنسوب إلى العالم فنقول الموطن العالمي، الماركة العالمية...الخ

والعالمية هي مذهب من يقدمون حب الإنسانية في عمومها على حب الأوطان كما هو الحال من الرواقيين الذين كانوا يسمون أنفسهم مواطنين عالميين (citoyens du monde) [1] و العولمة تعني أن تكون جميع النشاطات الإنسانية في نطاق عالمي وكوني، أي جعل العالم كله مجالات للنشاطات الإنسانية على تعدد أشكالها و مظاهرها.

[1]– تيطاوني الحاج،**العولمة الإعلامية و السيادة نحو إلغاء الدولة الوطنية من المشهد الاقتصادي و السياسي العالمي**،الجزائر، مؤسسة نيوز الحكمة للنشر و التوزيع، 2015، ص ص(24–25).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أما العولمة في اللغة الانجليزية (globalization) فلم يكن للمصطلح أي وجود خاص قبل منتصف الثمانينات، فقاموس أوكسفورد للكلمات الانجليزية الجديدة أشار لأول مرة لكلمة globalization في إصدار عام 1991 واضعا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات.

و تعرف موسوعة أنكاتا العولمة على أنها: " دمج و دمقرطة ثقافات العالم واقتصادياته، وبنياته التحتية، من خلال الاستثمارات الدولية، وتنمية تكنولوجية الاتصالات والمعلومات، وتأثير قوى السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والمحلية [1]".

والعولمة في مفهومها الاصطلاحي كما يشير الدكتور محمد عابد الجابري "تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله فهي نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، إنها نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك لتشمل مجال الثقافة و التكنولوجيا و الاتصالات...الخ . كما تشمل أيضا مجال السياسة والفكر و الإيديولوجيا"[2]

فعند الحديث عن عولمة الاقتصاد مثلا أو الثقافة أو السياسة أو الأمن ، إنما نعني بذلك هذا التحول من مفهومه المحلي القومي الوطني إلى مفهومه العالمي، فالعولمة ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغيير وغالبا ما كان يتم استخدام مصطلح العولمة مرتبطا بالأدبيات الاقتصادية والسياسية و الثقافة والإعلامية مع الإشارة إلى أسبقية فرع علم الاقتصاد في الكشف عن مقومات و خصائص ظاهرة العولمة و رصد تأثيراتها الأدبية والمستقبلية على شمال العالم و جنوبه فتشير الدكتورة عواطف عبد الرحمان في هذا السياق إلى أن الدوائر الأكاديمية في مجال منهجي ذي مضمون عرفي واضح يمكن الاستناد إليه كإطار مرجعي عند استخدام مصطلح العولمة فمن الصعب إذن الوقوف عنه تعريف واحد يتفق و يلتفت حوله الباحثون.

ولخصوصية و حداثة الظاهرة "العولمة" وعدم اكتمال معالمها وانفتاح تطوراته على كل الاحتمالات وعدم ثبات حجمها وأبعادها، فان تعريف مصطلح العولمة يبقى حتى الآن مصطلح بعدة توجيهات و إيديولوجيات واختصاصات ورأى، غير أنه يمكن تصنيف هذه التعريفات في عمومها إلى آراء[3] مهللة مناصرة متحمسة لكل ما تبشر به العولمة و عرابيها و آراء ناقدة متوجسة متحاملة، متخوفة من مآلاتها و خفايا أهدافها مناهضة لمقاصد العولمة و لكل ما يدور في فلكها.

وهناك الكثير و العديد من العلماء عرفوا العولمة أشهرهم ما يلي :

---

[1]-يحي مسعودي،**إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث حالة الجزائر**،(مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2009/2008) ، ص21

[2]– عز الدين إسماعيل، "العولمة وأزمة المصطلح" ، **مجلة العربي**، العدد 498، الكويت، ماي 2000، ص 163.

[3]– تيطاوني الحاج ، **نفس المرجع السابق** ، ص 26.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أ- **تعريف واترز**: يعرف مالكولم واترز malcolm waters مؤلف كتاب (العولمة) بأن العولمة هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد[1]، وهو هنا يركز على عمليات الدمج بين سكان العالم وظهور المجتمع العالمي الواحد، وعمليات الدمج أو الاندماج مرتبطة كثيرا بظاهرة العولمة في مجالها الاقتصادي حيث اندماج أكثر من شركة في كيان واحد تعطي لنا شركت عملاقة.

ب- تعريف شومان : يقول الدكتور محمد شومان إن مفهوم العولمة يستخدم على نطاق واسع لتوصيف ومحاولة تحليل التحولات المتسارعة في لعالم، ورصد آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا التعريف يركز على أن العولمة تشكل الإطار المرجعي لكل التحولات والتطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية و تساعد على فهم هذه التطورات ورصد آثارها الايجابية و السلبية.

و عرفها **عبد الرشيد عبد الحافظ**[2] بأنها "الدوران في فلك الأقوى فالعالم الآن لا بقاء فيه إلا للأقوياء و لا كلام إلا لمن يمتلك القوة، أما الضعفاء فهم مقهورون ومغلوبون وعليهم، أن يكونوا دائما تبعا لمن هو أقوى منهم يدورون في فلكه و يأتمرون بأمره" .

كما يعرفها الدكتور **بركات مراد** "بأنها تشكيل و بلورة العالم بوصفه موقفا واحدا وظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة ".

كما يشير الباحث المصري[3]**محمد مبروك** " أن العولمة هي تحقيق مصالح النخب الرأسمالية والنخب الحليفة، على حساب شعوب العالم فالعالم يتم تقسيمه إلى مراكز وهوامش وكلما إزداد ثراء المركز، ازداد فقر الهوامش فإذا كان الميكانزيم الأساسي للعولمة هو تعاظم المواد الأولية، وكانت الأخيرة هي المقوم الأساسي لثروة الدول الفقيرة فإن تنامي العولمة يعني سحق الدولة الفقيرة لحساب الدول الغنية".

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي "العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب تلك العملية التي تنتقل الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق ، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة "[4]

---

[1]- رضا عبد الواحد أمين، **الإعلام و العولمة**، ط1 ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2007، ص ص(39-40).

[2]- أحمد أسعد عبد المجيد وآخرون، **العولمة و أبعادها الاقتصادية**، طك1، عمان، مكتبة المجتمع ، 2009، ص 32.

[3]- عبد الله محمود، **الإعلام و إشكاليات العولمة**، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010، ص ص(33،35).

[4]- غربي محمد ، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي" ،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 06،جامعة الشلف،2009،ص20

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أما الدكتور **برهان غليون**[1] يعرف العولمة بأنها " ثمرة لقاء وتطورات الثورة المعلوماتية و إستراتيجية جديدة لقوى رأس المال العالمي" .

ويصورها الأستاذ **جلال أمين** في كتابه العولمة والتنمية العربية ظاهرة متعددة الجوانب، تشمل تسارع معدل التجارة الدولية والتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا فضلا عن تسارع معدل انتقال الأفكار و أنماط الحياة و يختلف أثر هذه الجوانب في تنمية البشرية و عند حديثنا تعريف العولمة لابد من الإشارة إلى التعريف الذي قدمه صندوق النقد الدولي للعولمة معتبرا إياها ترمي إلى التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار السريع للتكنولوجيا لجميع أنحـــاء المعمورة.

ولا يمكن وضع تعريف واحد موحد وشامل و متعارف عليه للعولمة ذلك أن التعاريف المذكورة كلها حاولت تحديد معالم هذه الظاهرة لكن تبقى مجرد رؤية تعبر على قناعات وأطروحات تنطلق من رغبة كل باحث و عالم ومدى فهمه للظاهرة و الزاوية التي ينظر منها، وعليه فكل هذه التعاريف تعتبر مكملة لبعضهـــا البعـض.[2]

المطلب الثاني: نشأة و تطور مفهوم العولمة

هناك عدة طروحات، فريق يقول أن العولمة بدأت قبل زمن بعيد، وأن التفاعل و الحراك في تاريخ الإنسانية هو أحد أنواع العولمة، لأن فيه رغبة في السيطرة و الهيمنة و الاستعلاء و التحكم، في حين يرى فريق آخر من المفكرين أن العولمة ظاهرة حديثة بدأت مع بدايات العصر الحديث في حين يرى طرف ثالث أن تاريخ اكتشاف القارة الأمريكية هو نقطة البداية لنشوء العولمة، وذلك أن العالم كله أصبح في دائرة التفاعل والنشاط الإنساني ولم يعد هناك مكان خارج دائرة الحراك الإنساني.

---

[1]– سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرون**، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 339.

[2]– برهان غليون، "الوطن العربي أمام التحديات القرن الواحد و العشرين: تحديات كبيرة و همم صغيرة"، **المستقبل العربي**، العدد 232، بيروت،جوان1998،ص 30.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وفي الحقيقة أن العالم قد شهد حضارات قديمة امتد نشاطها خارج نطاقها الجغرافي باتجاه العالم رغم عدم وجود وسائل الاتصال والمواصلات والأدوات التي تساعد في ذلك ومنها حضارة الفراعنة وحضارة بلاد ما بين النهرين، وحضارات بلاد الشام وكذلك الحضارة الهندية والصينية و الرومانية والقارية و أيضا الحضارة العربية الإسلامية، ثم الحضارة الأوربية وقد كان للعولمة مدلولها آنذاك ، وكان لها استعمالها حين كانت تلك الحضارات تنطلق من جغرافيتها و سكانها باتجاه جغرافية الآخرين و شعوبهم في ذلك العصر. وبذلك عرف العالم كيف مارست تلك الحضارات القديمة العولمة وكيف نقلت حضارتها للآخرين وكيف تمازجت معهم، حتى أن صراع الإمبراطوريات آنذاك كان له طابع العولمة حيث كان الصراع يستهدف ما هو أبعد من وطن ذلك المتصارع ومن أبرز مؤيدي هذا الرأي "فرنان بروديل" الذي يقول : "إن العولمة إذا شئنا استخدام هذه التسمية الشائعة اليوم فقد مارستها الشعوب على مر العصور، فقد ابتدعت تلك الشعوب حضارات متوالية شاركت فيها جميعها، و تبادلت فيما بينها منتجاتها و منجزاتها الثقافية و العلمية".

وعليه هناك ومن يقول بأن للعولمة تاريخا قديما، وهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها هذا المفهوم وذاع وانتشر في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية و تطور وسائل الاتصال وظهور الشبكة الشابكة "الانترنت" بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود، ولكن إذا أردنا ذكر مراحل تطور العولمة في التاريخين الحديث و المعاصر، فيمكن القول: إن العولمة – حسب نموذج رونالد روبرتسون – قد مرت بخمس مراحل:

للعولمة عدة مراحل متتابعة من الزمن مرت بها وهي كالآتي :

المرحلة الأولى: مرحلة جنينية

شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية في أوربا إضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وعمق الأفكار الخاصة بالفرد و بالإنسانية كانت مع بداية القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر[1].

[1]– المنصور عبد العزيز، " العولمة و الخيارات العربية المستقبلية " ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، المجلد 25،دمشق، 2009، ص 564.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء

كانت في أوربا منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى 1870 وما بعده، وتتسم بالتحول الجذري نحو فكرة الدولة المتجانسة الواحدة، و تتبلور المفاهيم عن العلاقات الدولية ووضع مقاييس لأفراد كمواطنين ونشأة تصور أوضح عن الإنسان والزيادة الهائلة في عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم و الاتصال الدولي[1].

الرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

استمرت من سبعينات القرن الثامن عشر حتى أواسط عشرينات القرن العشرين وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن "الصورة المثلى" لمجتمع دولي ضم بعض المجتمعات غير الأوربية إلى المجتمع الدولي و ظهور الصيغة الدولية و محاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية، وزيادة هائلة في عدد أنماط الاتصال العالمي و سرعتها[2].

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع

شهدت صراعا على الهيمنة العالمية واستمرت من عشرينات القرن العشرين حتى أواسط الستينيات منه ومن ملامحها، نشوب الجدل حول المصطلحات الهشة لعملية العولمة التي ظهرت في أواخر مرحلة الانطلاق، ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة والجدل حول طبيعة الإنسانية و مستقبلها بعد تأسيس الولايات المتحدة.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين[3]

بدأت في الستينيات القرن الماضي، واتجهت نحو التأزم في أوائل تسعيناته ومن سماتها إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتصاعد الوعي الكوني ونهاية الحرب الباردة وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية إلى حد كبير و الإسهام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتزايد الاهتمام بالإنسانية كجماعة نوعية واندماج النظام الإعلامي العالمي.

وأيا كان بدء تاريخ مفهوم العولمة فإن الحراك الإنساني و التفاعل[1] الدائم بين البشر ومحاولة الهيمنة و السيطرة والتفاعل و تبادل المصالح و اختلاف الأهداف والغايات التي يسعى البشر إلى تحقيقها

---

[1]– ريحان غور نايف عمر، **العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990– 2006** ، (مذكرة دكتوراء في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2007/2006) ،ص 13.

[2]–ممدوح محمود منصور، **العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 15.

[3]– العيد حسين عبد العزيز، **اثر العولمة في الثقافة العربية**، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2004، ص 14.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

هي كلها أنواع من العولمة لذلك فإن بدء التفاعل الإنساني و بدء الرغبة عند الإنسان في السيطرة هو تاريخ نشوء هذا المفهوم، ولكن بصورة تختلف عن عصر آخر، وما يحدد تعريفها وأركانها هو التغير والتطور الحاصل في الأحداث والعلاقات الدولية والإنسانية فعولمة اليوم ليست كعولمة الأمس و لن تكون كعولمة المستقبل.

المطلب الثالث: أنواع العولمة

بسبب حجم ظاهرة العولمة واختلاف أبعادها ومؤشراتها على أرض الواقع، يمكن احصاء عدة أنواع و أبعاد لظاهرة العولمة وفي مستويات ثلاثة متداخلة و مترابطة هي الاقتصاد و السياسة و الثقافة.

1- العولمة الاقتصاديـــــة

تعني العولمة الاقتصادية نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات و عوامل الإنتاج خاصة رأس المال عبر الحدود الدولية وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال[2] وتتحول فيه قوى السوق العاتية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعدية الجنسيات والمنظمات العالمية الحاكمة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاما بل تطابقا بين جميع الأقطار ومهما كانت مواقعها وتفصيلاتها [3]، ويذهب الاقتصادي المعروف، بول سويزي إلى أن العولمة هي صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع ولتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالية، مع عولمة رأس المال الإنتاجي

---

[1]- عبد المجيد راشد، تحليل مضمون العولمة، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 1746 ،نشر يوم 2006/11/26 على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81803

تم الاطلاع علي صفحة الواب بتاريخ: 2018/01/03

[2]- أحمد أسعد عبد المجيد و آخرون، **العولمة وأبعادها الاقتصادية**،ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي،2009،ص32.

[3]- غربي محمد ، **نفس المرجع السابق** ، ص30.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة [1]، ففي عالم معولم، ستتعدم الحدود ويزول التمييز بين الأسواق الوطنية المحلية والأسواق الأجنبية العالمية وستتزايد الاندماجات خاصة بين الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والاستحواذات بين الشركات الكبرى و الأقل منها حجما و قوة والتحالفات بين المشاريع المتنافسة بحجة تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لكل منها. و يعترف دعاة العولمة بأن عولمة الأعمال والتمويل ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة وعلى إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها.

2- العولمة السياسية

ظاهرة العولمة السياسية شأنها شأن ظاهرة العولمة بشكل عام، تعددت مفاهيمها و تعريفاتها، تبعا لأهداف الباحثين و المفكرين و لميولهم و قناعاتهم بالعولمة كظاهرة و من هنا نجد هناك من يعرف العولمة السياسية بتعريفات إيجابية و منهم من ينظر لها بنظرة تشاؤمية أو سلبية و منهم من يراها بصورة واقعية متساوية المسافات.

يعرف الباحث **نعيم الظاهر** العولمة السياسية بأنها:" أحد أبعاد العولمة الاقتصادية والتي تعمل من أجل إرساء هيمنة الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان)، هيمنة شبه عامة على مختلف أنحاء الكرة الأرضية و الهدف من هذه الهيمنة السياسية هو تفكيك وشائج سيادة الوطنية للدولة المتوسطة و الصغيرة "[2] ، أما الباحث **أحمد ثابت**[3] فيعرف العولمة السياسية فيقول بأنها: "تقليص فاعلية الدول و تقليل دورها و اعتبار الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية و هذا يعني أن مبدأ السيادة أخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول في ما بينها في مختلف مجالات الحياة و تصبح حرية الدول بحسب مشيئاتها ناقصة لذا فالعولمة السياسية تعني

[1]-أحمد أسعد عبد المجيد و آخرون، **نفس المرجع السابق** ، ص33.

[2]- نعيم الظاهر، **إدارة العولمة و أنواعها**، الأردن: عالم الكتب الحديث, 2010، ص109.

[3]- أحمد ثابت و آخرون، **العولمة و تداعياتها على الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2003، ص28.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

نقلا للسلطة الدولة و اختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه و هي بذلك تحل محل الدولة و تهيمن عليها".

يعد **عبد العزيز المنصور**[1] العولمة السياسية بأنها نتيجة حتمية و طبيعية للعولمة الاقتصادية فيقول المنصور أنه جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقا لعولمة سياسيا بحيث يكون الهدف منها هو التدخل في شؤونها السياسية على أرضها و مقدراتها فالاقتصاد و العولمة هي جزء من الهيمنة الخارجية على الدولة، إذا فالعولمة سياسية هي عملية إنهاء سيطرة الدولة الوطنية على مقدراتها و على سيادتها الداخلية و الحدودية بحيث تصبح تلك الدولة منقوصة أو مسلوبة السيادة كليا أو جزئيا و يتم ذلك من خلال العامل الأول و هو العولمة الاقتصادية التي تؤدي إلى السيطرة السياسية من خلال الضغط و الابتزاز و غيرها من الوسائل إضافة إلى صياغة المفردات العالمية الجديدة و تغيير مفهومها بما يخدم استراتيجيات الهيمنة و التوسع و السيطرة كالديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان، و حقوق الأقليات حيث أصبح موضوع الأقليات من المواضيع المهمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية و ذريعة لتدخلها لإنصاف المظلومين من وجهة نظرها وغيرها لتصبح مفاهيم العصر و قابلة للاستخدام حسب حاجات و مصالح الدول المسيطرة و المهيمنة عالميا.

وتهدف العولمة السياسية إلى إضعاف فاعلية المنظمات و التجمعات السياسية الإقليمية والدولية و العمل على إقصائها كقوة فاعلة و إبقاء دول العالم في وضع مربك و منقوصة السيادة من خلال التدخلات السافرة و فرض أنماط السياسية لإبقائها ضعيفة و التابعة للهيمنة السياسية الغربية و الأمريكية وا إضعاف سلطة الدولة الوطنية و إلغاء دورها و تقليل فاعليتها و قتل روح الانتماء في نفوس أبنائها.

فالعولمة السياسية لا تكتفي بواقع التجزئة للعالم بل تحاول إحداث تجزئة داخلية لتشتيت وتفكيك الدولة من الداخل. [2]

[1]– عبد العزيز المنصور، **نفس المرجع السابق** ، ص570.

[2]– المراشدة يوسف، **العولمة و أثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004، ص 53.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3- العولمة الثقافية

الثقافة بمعناها الواسع مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وأنها تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات .

إن سياسات ومآرب العولمة في المجال الثقافي التي تستهدف الهويات القومية ومقوماتها الرئيسة اللغة والدين والسمات التاريخية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد ومعطيات الاختلاف والتمايز بين المجتمعات تضعنا أمام مسؤولياتنا المادية والمعنوية والروحية الجوهرية في الحياة البشرية ،من اجل الحفاظ على مكتسباتنا هذه أمام محاولات العولمة ومجابهة أي تهديد يؤدي إلى التغيير القسري والعمل على الاستفادة من الثقافات الأخرى من خلال الحوار البناء .

إن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية ، فالعولمة تعني مزيداً من تبعية الأطراف لقوى المركز[1].

إن الدول والمنظمات الداعية والعاملة لفرض ظاهرة العولمة تعمل على استثمار منجزات ثورة الاتصالات والتقدم التقني والتكنولوجي في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقوالب محددة مسبقة الصنع عمودها الفكري الاستهلاك وهذا ما نجده في المحطات الفضائية والذي يستنتج المراقب كأنها مخصصة للإعلان وترويج البضائع الاستهلاكية، فالإعلان أصبح سيد الموقف في كل الفضائيات وشكلت المواد الإعلانية هذه الهاجس والمسيطر والبوصلة التي توجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل والبيع والعرض والترويج وأسلوب الحياة بكاملها وبذلك فإن هذه العولمة ستؤدي إلى تغيير في القيم الحالية والخصوصية الموجودة في مجتمعاتنا وتؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية عميقة.

[1]- عبد الباسط سلمان ، **عولمة القنوات الفضائية** ،دار الثقافة للنشر،2007، ص205.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصـــة :

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأ الاهتمام عالميا بموضوع التنمية السياسية منذ منتصف الستينات وقد أصبحت التنمية بالمفهوم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان و هي بهذا التكامل تتحقق من خلال عمليات تشاركيه بين الدولة و مؤسسات المجتمع الدولي وغايتها الأسمى هو الإنسان و تهدف بالنتيجة قيام و تعزيز حكم رشيد تتوفر له الشرعية و القيادات الفاعلة و منه فأن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون برنامج عمل يستهدف تخليص المجتمع من التخلف السياسي بكافة سماته المتمثلة في التخلف الاقتصادي و سوء التسيير و افتقار المجتمع إلى الاستقرار السياسي و تدني معادلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية و تضائل قدرة الحكومة او السلطة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين بسبب الفساد السياسي و من هنا نستنتج أن التنمية السياسية غايتها تخليص المجتمع المتخلف سياسيا من كافة سمات تخلفه.

العولمة ليست بالشيء الجديد الطارئ على الأمم و الشعوب بل إنها قديمة قدما الإنسانية، ومنذ بروز مصطلح العولمة أو الكونية في السنوات الماضية و الجدلية مستمرة حول تعريفها بل و حول حقيقتها فالبعض يراها دعوة زائفة و آخرون يرونها حقيقة تقوم على سند.

وأيا كان الوضع فإن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور كثيرة منها الاقتصاد والثقافة والاجتماع و الإعلام والتكنولوجيا .

إن لفظة العولمة تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية ولقد فرضت العولمة نفسها على الحياة المعاصرة في كافة المستويات، فالعولمة تحمل في طياتها الكثير من الانجازات التكنولوجية العلمية و الثقافية مما يمكن البشرية جمعاء الاستفادة منها.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثاني :

انعكاسات العولمة على مفهوم و أبعاد التنمية السياسية

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تمهيد

تنوعت و تعددت انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي[1] داخليا و خارجيا على حد سواء، و لعل من ابرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل و على نحو متزايد بين ما هو داخلي و ما هو خارجي و قد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط بمعنى الترابط بين الأوضاع المحلية الداخلية و العكس، لكن على رغم تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة عموما إلا أن البحث في البعد السياسي للعولمة و دراسة حركة عولمة السياسة غير متقدم في البحوث و الدراسات السياسية و علماء السياسة على غير العادة لم يبذلوا الجهد المطلوب لدراسة تأثيرات العولمة في السياسة و كيف تتم عولمة العالم سياسيا، فالسياسة ككل الظواهر الحياتية ليست بمنأى عن العولمة التي تكتسح كل المجالات الحياتية الأخرى، لذلك أصبح من الضروري معرفة مدى تأثير العولمة في المعطيات السياسية كالدولة و الحكومة و القرارات السياسية الداخلية منها و الخارجية.

لقد أصبح المجال السياسي الجديد يرتكز أساسا حول عالم سياسي واحد[2]، و ليس حول عالم من الدول المغلقة جغرافيا و الدولة التي كانت دائما الوحدة الارتكازية لكل النشاطات و القرارات و التشريعات، أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات و الوحدات الكثيرة، في عالم يزداد انكماشا و ترابط، و لم تعد هي مركز السياسة في عالم العولمة، فللمرة الأولى لم تعد الدولة هي صاحبة القرار الوحيد، و قد أصبحت الدولة تنقص كثيرا من مسؤوليتها كصاحبة مسؤولية كاملة ووحيدة عن أفرادها وحدودها و اقتصادها. الدولة في عصر العولمة أصبحت عرضة للعديد من التغيرات، وفق شبكة العلاقات في العالم، لذلك فان فاعلية الدولة في المجتمع الدولي تتأثر بفاعلين جديدين هما الشركات[3] و المنظمات العالمية المفتوحة أمام أي فرد في العالم من أي دولة، أن الدول الطارحة للعولمة باتت تنتهج سياسة الدفع نحو التحول إلى أنظمة التعددية الحزبية و تفعيل دور المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني، و رفع شعارات حماية حقوق الإنسان، و حقوق الأقليات و ذلك من اجل تسهيل عبور رأس المال العالمي للاستثمار.

---

[1]– جمال منصر، "التحولات السياسية و انعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في عصر العولمة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: التحولات السياسية و إشكاليات التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة عنابة، 16–17 ديسمبر 2008. ص ص(04–05).

[2]– ونيسة الحمروني الورفلي، **العولمة و الدولة: أثر العولمة على وظائف السلطة في الدولة**، ط1، طرابلس: منشورات أكاديمية للدراسات العليا 2004، ص ص(137– 138).

[3]– محمد سعد أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة**، ط1، الإسكندرية، دار الفكر لجامعي، 2008، ص ص (107–108).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: تأثير العولمة على مفهوم التنمية السياسية

المطلب الأول: تكيف مفهوم التنمية السياسية

إن منطق العولمة التي ارتبطت بمنطق السوق و آلياته سبب تراجع طبيعة دور الدولة ، و سيادة الدولة لم تعد كاملة كما في السابق و لم تعد هي القوة النهائية و القصوى ، لقد تم فك الارتباط بين الدولة و السيادة فهنالك فاعلين كانوا مقصون من قبل كالمجتمع المدني و القطاع الخاص ، فالعولمة أصبحت تقوم على الفرد لا على المواطن[1] ..وهذا ما طرحه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان حين قال :" إن السيادة لم تعد خاصة بالدول القومية ، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد ، و المحفوظة في ميثاق الأمم المتحدة و بالتالي أصبحت السيادة هي الحفاظ على حقوق الأفراد في السيطرة على مصيرهم، أما الدولة فمهمتها هي حراسة حقوق الأفراد " ، إن السمة البارزة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1999 كانت النقاش حول السيادة ، إذ ناقش الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان انه في عصر العولمة ، " تكون المصلحة الجماعية هي المصلحة القومية " ،وقد قال رئيس جنوب إفريقيا تابو امبيكي:" إن عملية العولمة تعيد تعريف مفهوم السيادة القومية و ممارستها "و قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بأنه لا ينكر حق الرأي العام بالشمال أن يدين مخالفات حقوق الإنسان لكن السيادة هي دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافئ وا ٍننا نحن إفريقيا لا نشارك في عملية صنع القرار " [2]

ومصطلح" **سيادة** "الأصل فيه أنه مفهوم قانوني كان متداولا لدى القانونيين، وهو وليد أفكار فقيه القانون الفرنسي" جون بودان "في كتبه الستة عن الدولة عام 1576 ، ومضمون هذا المصطلح يأتي لوصف واقع سياسي يتضمن القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدول، وعلى المستوى الخارجي، أي بمعنى قدرة الدولة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة من الخارج. وحسب تعريف" جون بودان "فإن السيادة تعني القوة النافذة على المواطنين والرعايا التي لا يحدها القانون، وهي كل لا يتجزأ.

[1]-زهية قربوعة، **واقع و افاق التنمية في ظل العولمة دراسة حالة الوطن العربي** ،(مذكرة ماجيستير العلوم السياسية، جامعة باتنة،2009)ص15

2- جوزيف ناي وجون دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ،الرياض، العبيكان للنشر ، 2002، ص 24

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

كان مفهوم التنمية السياسية يفيد في السابق و يعرف بأنه تقوية السيادة و تعزيزها أما بعد العولمة لم يعد هذا التعريف قابلا للحياة و كذالك كان يفيد تقوية الدولة في السابق و هذا لم يعد يتماشى مع العولمة. أصبحت التنمية السياسية تقوم على منظور عولمة حقوق الإنسان أي على منطق ديمقراطي يجعل من المشاركة السياسية محورها التأسيسي من خلال وجود ثلاثة عمليات مشاركاتية مترابطة وهي[1]:

1- المشاركة الدائمة التي تجعل من التعددية الحزبية المستقلة فعليا و ماليا الشرط الأساسي لأنه لا يمكن أن توجد في غياب معارضة وازنة و فاعلة. كما تقتضي أيضا وجود مجتمع مدني متنوع و مبادر يكون مصدرا إضافيا للاقتراحات و المطالب ولتقييم السياسات و القرارات بشكل يرفع من فعالية المنظومة السياسية.

2- المشاركة الدورية و تعني وجود انتخابات منتظمة المواعيد تعددية و حرة و شفافة

3- المشاركة السياسية التمثيلية بوجود برلمان يكون معبرا فعليا عن إرادة المواطنين وذالك بالتشريع و مراقبته للسلطة التنفيذية .

و لكن بشرط توفر مجموعة من المقومات الأساسية و منها[2]:

1- وجود دستور مرجعي قائم على المبادئ و القيم الديمقراطية مع احتوائه أيضا على الضمانات الدستورية الكفيلة بمنع أية تعديات أو تجاوزات على مركزية المواطن و مشاركته السياسية

2- الحرص على بناء دولة الحق و القانون بوجود سلطة قضائية مستقلة و متخصصة و كفاءة .

3- خلق صحافة تعددية وحرة و قادرة على إثراء النقاشات الديمقراطية مع لعبها لدورها في الإعلام و في تقصي الحقائق و التحري لخدمة قدسية الإعلام و حقوق المواطنة

4- ضرورة التأسيس لمنطق الحكم الراشد و قوامه التسيير بأمانة و شفافية

5- بناء منطق العقلنة السياسية لتحقيق اكبر قدر من المطالب بأقل تكلفة و أسرع وقت

6- تحييد المؤسسات التعليمية و الدينية عن الصراعات السياسية حفاظا على حرية المعتقد و حرية التفكير و التعبير .

7- بناء آليات قانونية و سياسية للتدقيق الديمقراطي و لفرض المسئولية بالجزاء .

و يمكن القول أن التنمية السياسية في إرهاصات العولمة تأخذ المواطن كمصدر للمشروعية و غاية لفعالية النظام السياسي .

---

[1]- أمحند برقوق، التنمية السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان، نشر 10 أوت2011 على الموقع :
http://maraji3-elondy.blogspot.com/2011/08/blog-post_803.html
تم الاطلاع على صفحة الواب بتاريخ: 2018/02/05

[2]- **المرجع نفسه**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لقد حدث انقلاب على المفاهيم والأفكار التي سادت خلال الألفية الماضية بالموازاة مع تحول مفهوم الدولة مثلا، و التي هي في الواقع بدايات لتحولات جديدة غير مسبوقة تاريخيا ومن تلك الأفكار بروز فكرة المواطنة العالمية ،والهوية الإنسانية ،والانتماء العالمي ، يضاف إلى ذلك بروز ظواهر كظاهرة تمدد السياسة خارج نطاق الدولة القومية ،والزيادة الغير مسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات وكنتيجة لتشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده ،وقيمه ،وأهدافه بعد سعي الدول الغربية إلى فرض النموذج الغربي في الحكم واعتباره كأداة للتعامل مع الدول الأخرى، خاصة وأنه لم يعد هناك نظام آخر يجاري النظام الرأسمالي الديمقراطي ,ظهر مفهوم الهندسة السياسية ليعبر عن طموح غربي لبناء تصور سياسي موحد، قوامه حقوق الإنسان العالمية التي تنشئ نمطية قيمية ومعيارية موحدة، تساعد على بروز نموذج سياسي واحد ومتوافق جامع بين الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد ودولة الحق والقانون ,ويركز هذا المفهوم باختصار على ما يلي[1]:

-عالمية حقوق الإنسان.

-الديمقراطية التشاركية كنموذج للحكم.

-الحكم الراشد كنموذج للتسيير.

-ضرورة استخدام القوة والضغط لإعادة تشكيل أنظمة الحكم في العالم بما يتماشى وتصورات الهندسة السياسية.

ولقد جرى إعادة صياغة عدة مفاهيم لتتكيف مع العولمة و" تم إعادة تعريف مفاهيم سياسية كلاسيكية مرتبطة بالظروف التاريخية الحضارية لظهور مقومات الدولة الوطنية الحديثة و مثل :السيادة الوطنية، الحدود الوطنية، الاقتصاد الوطني، السوق الوطنية، الهوية الوطنية ... الخ. بحيث تنسجم مع التحولات التي تدفع إليها ديناميكية العولمة الاتصالية والاقتصادية والسياسية."[2]ومثال ذالك تغير مفهوم التنمية السياسية و تحوله إلى مفاهيم مشابهة جديدة مثل مفهوم الحكم الراشد و مفهوم الدمقرطة وأصبح امتداد سابق لهذه المفاهيم بسبب العولمة ووا إرهاصاتها.

المطلب الثاني :الحكم الراشد

يعود بروز مفهوم الحكم الراشد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العملية أو النظرية ، "حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات و تغيرات حديثة ظهرت في التغير الذي حدث في طبيعة دور

[1]-حسن بن كادي، **نفس المرجع السابق**.ص80

[2]- **المرجع نفسه**،ص75.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الحكومة من جهة و التطورات المنهجية و الأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية ، سياسية و ثقافية و تأثر بمعطيات أخرى داخلية و دولية"[1]، فهو تأثر بالعولمة و يعتبر امتداد لحقل التنمية السياسية في زمن العولمة ، و يستخدم مفهوم الحكم الراشد(Good Governance) منذ نهاية الثمانينات من قبل مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تنموي و تقدمي أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم ، و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم.

وظهر مصطلح الحكم الراشد في أدبيات اللغة الفرنسية في القرن 13 ، كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة(1978) ، ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة أصبح الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير نظام الدول من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.

وقد عرف بعدة تعريفات، بحسب الرؤية التي تميز أهم جانب فيه :

فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه " ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون المجتمع على كافة مستوياته ". وهو تعريف عام يشمل أي حكم كان ، أي أنه حكم وظيفي تمارسه السلطات المعنية، خال من أي تمييز قد يعبر عن خصوصيته وهناك تعريف البنك الدولي حيث يرى أن الحكم الراشد هو " بأنها السلوك الذي يتبعه موظفي و مؤسسات الحكومة في ممارسة السلطة لتشكيل السياسات العامة و تقديم السلع و الخدمات العامة [2]" مضيفا إلى ما سبق أنه حكم يخدم التنمية، ويرنو لها، ومن خصائص الحكم، تقديم الخدمة وبذل المجهود لتحقيق التنمية، وهو شرط أساسي فيه.

وجاء في اتفاقية **شراكة كوتونو** الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و 77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية و دول الكاريبي و المحيط الهادي بأن:" الحكم الراشد هو الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون"[3].

و تحدد أركان الحكم الراشد وخصائصه الجوهرية فيما يلي:

---

[1]- بن نعوم عبد اللطيف ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر** ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة معسكر،2016/2015) ،ص 20

[2]- عزة محمود حجازي، اثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية(حالة الدول العربية) ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 15 ، الجزائر، 2016، ص4

[3]–كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ،**مجلة الجندول** ،العدد 25 ، الجزائر، 2005، ص17

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أ –**الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، فبدونها لا يمكن معرفة الدور الحقيقي التنموي للدولة والقدرة على تقييم إنجازاتها، وتخص الشفافية تقديم المعلومات عن المشاريع المقترحة، والإستراتيجية العامة للدولة وتحديد أهدافها ومستويات تحقيقها إلى غير ذلك[1] .

ب–المسؤولية: إن التحديات سواء الخارجية أو الداخلية هي بمثابة دافع أساسي لتحقيق التنمية، ولا يتسنى ذلك إلا بحرص الدولة على ترجيح الكفاءة في جميع قطاعاتها، وقبل ذلك الإحساس بأن الواجب الوطني يتقدم هذه الأعمال جميعا، فلا بد من رفع التحدي في عالم غلب عليه شعار البقاء للأقوى .

ج –دولة القانون: فالقانون فوق الجميع، وبما أن القانون وضع للمصلحة العامة فلا بد إذن من توخي الحذر في حالة تجاوزه، لأن ذلك يكون بمثابة إهدار أهم قيم الدولة ، فيجب تطوير القوانين و مؤسساتها.

د–المشاركة: سواء كانت الشعبية أو النخبوية، فالعمل على تجسيدها ،هو معطى كفيل بتحقيق التوازن و حل مشاكل الدولة التشريعية، وقابلية تطبيقها على أرض الواقع ومن الواضح جدا أن المشاركة تعبر في حقيقتها عن مدى الثقة بين المواطن وحكامه. فالتفاعل بينهما لا يكون إلا في إطار من الوعي العام بأهمية المصلحة العامة فوق الجميع. وبما أن الحكم الراشد يهدف أساسا إلى تطور المجتمع والتقدم به فهذا لا يكون إلا في عملية تشاركية يتفاعل فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة، بغض النظر عما إذا كان دور الدولة هنا تخطيطيا، أو رقابيا، فالمفهوم العام يركز على أن الدولة يجب أن تولي الاهتمامات للمشاريع التي تخدم مصلحة المجتمع.

وهناك من يحدد معايير الحكم الراشد و ذلك كما أوردته أدبيات الثقافة الغربية و هي في مجملها 15 خاصية ويمكن إدراجها كما يلي [2]:

1–الشرعية المؤسساتية	2 – الانتخابات الديمقراطية
3–احترام وتجسيد حقوق الإنسان	4 – الانفتاح السياسي
5–سيادة القانون	6 – الشفافية
7–الكفاءة الإدارية	8 – حيادية و استقلالية الإدارة
9 – التسامح والعدالة	10 – المشاركة السياسية
11– الإنفاق الرشيد	12 – استقلالية القضاء
13–إعلام مستقل،حر و نشيط	14 – غياب الفساد15

[1]–كرازدي اسماعيل، **العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية**، (أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2012) ، ص179

[2]–دنيا بلعباس وأمينة قويدر، **دور التنمية السياسية في إرساء الحكم الراشد –دراسة في واقع التجربة الجزائرية** ،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة معسكر،2017/2016) ،ص58

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

15- المساءلة والمحاسبة

المطلب الثالث : الدمقرطة

الدمقرطة هي عملية حيث الديمقراطية تزداد اتساعا و انتشارا ، داخل الدولة أو في جميع أنحاء العالم.

"Democratization, process by which democracy expands, within a state or across the world"[1].

" و الدمقرطة هي الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية و قد يكون الانتقال من نظام استبدادي إلى ديمقراطية كاملة، أو الانتقال من نظام استبدادي إلى شبه ديمقراطية، أو الانتقال من نظام سياسي شبه سلطوي إلى نظام سياسي ديمقراطي. نتائج الدمقرطة قد تكون ثابتة أو قد تواجه انتكاسات متكررة"[2].

إن الدمقرطة ليست مجرد قصة تغيير سياسي في الغرب ، فقد أصبحت نقطة مرجعية رئيسية في فهم التغيير السياسي في جميع أنحاء العالم. "تعتمد بعض من أبرز الأسئلة التي تناقش في السياسة العالمية اليوم على انتشار الدمقرطة كمفهوم على سبيل المثال ، كيف يمكن تنظيم العولمة ؟ وما إذا كانت البلدان قد حققتتوطيد ديمقراطي ا ؟ أو ما إذا كانت الدمقرطة تعمل على تعزيز احتمالات السلام العالمي؟"[3]

إن الدمقرطة هي بمثابة مسلسل متعدد الأبعاد و الأهداف التي ترمي إلى تسهيل عملية خروج الأنظمة السياسية من السلطوية للولوج إلى الديمقراطية التي يتطلب بناءها توفر إرادة سياسية و وعي اجتماعي بأهمية المشروع الديمقراطي. لذا تحظى الدمقرطة باهتمام أكاديمي وتحليلي نظرا لدورها الوظيفي في خلخلة آليات اشتغال المؤسسات السياسية والدستورية للنظام السلطوي، حيث ينتج عن تبني مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية بالأساس حدوث تغييرات على مستوى بنية المؤسسات

---

[1]– Graham Harrison, "Democratization", **Encyclopedia of Governance** ,2007.
https://www.britannica.com/topic/democratization
Page Web consultée le :05/03/2018

[2]- حسن الزواوي، النظام السياسي المغربي ومأزق الدمقرطة، **مجلة لكم**، نشر يوم 07 أكتوبر 2017 على الموقع:
http://lakome2.com/mobile/point-de-vue/31494.html
تم الاطلاع على صفحة الواب بتاريخ: 2018/02/12

[3]-Graham Harrison,**Op.cit.**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

السياسية المكونة لهذا النظام السلطوي وكذلك طرق توزيع الأدوار المؤسساتية داخله بشكل يفضي إلى فصل أفقي للسلطات ، مثلما تصبح نتائج صناديق الاقتراع هي المحدد الأساسي لعملية التناوب بين القوى الحزبية الفاعلة داخل النسق السياسي. " بـَيد أن هذا الأمر لا يعني بأن الأداء الوظيفي لآليات الدمقرطة قد يخدم دائما الديمقراطية، بل على العكس قد يكون تبني النظام السلطوي للدمقرطة ناتجا عن إستراتيجية سياسية تهدف إلى تدعيم ركائزه والعمل على تسويق صورة التغيير بدون أن يمس هذا الأخير البنيات العميقة للنظام السلطوي ، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج المنطق السلطوي تحت غطاء ديمقراطية شكلية أصبحت اليوم الميزة المشتركة بين الكثير من الأنظمة السياسية التي تتبنى عمليات إصلاح سياسي ودستوري ، بمعنى أن التغيير يخضع لعملية تحييد نتيجة تحكم شرط الاستمرارية السلطوية في مسار الدمقرطة "[1].

إن الإشكال المتواصل حول طبيعة العلاقة القائمة بين الدمقرطة و الديمقراطية والذي لازالت الأجوبة حوله غير مقنعة بشكل يساعد على تحديد ماهية الانتقال الديمقراطي وكيفية توفير بيئة لمفهوم الانتقال الديمقراطي داخل نسق سياسي تصطدم فيه الدمقرطة كمفهوم مستورد بخصوصية ثقافية و تاريخية تشكل بيئة محكومة بنسق محافظ يعيق استيطان قيم الديمقراطية، الأمر الذي يؤكد أهمية البيئة السياسية و السوسيولوجية لعملية الدمقرطة.

إن من الخطأ اختزال عميلة الانتقال الديمقراطي في التناوب السياسي وكأن هذا الأخير هو العنصر الوحيد والأساسي المحدد لمجموع عملية الدمقرطة، إن فهم و تحليل عملية الانتقال الديمقراطي يتطلب حذرا أبستمولوجيا يراعي الشروط العضوية و المعرفية المحددة لمفهوم الدمقرطة و كذلك استحضار الطابع المركب لهذه العملية المشكلة أساسا من ديناميات سياسية وسوسيواقتصادية.

إن مسار الدمقرطة هو في حد ذاته مسار متعرج لأنه قد يكون عرضة لعدة تراجعات وانتكاسات تعكسها طبيعة النتائج السياسية و منطق النظام السياسي المتحكم في هذا المسار.

إن الإشكال لا يوجد في تبني النصوص القانونية التي تتضمن مجموعة من القيم الليبرالية و الديمقراطية وكذلك الحقوق والتنصيص على دستوريتها ولكن يكمن في كيفية ضمان هذه الحقوق على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بشكل عملي يوضح كيفية الانتقال من النص القانوني إلى الفعل العمومي، لأن استيراد القوانين أو تبنيها قد يكون أمرا سهلا ولكن الصعب هو تحمل نتائجها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

إن أهم تحديات الدمقرطة هي تلك العلاقة الجدلية القائمة بين المنطق السلطوي والمنطق الديمقراطي والتي ترمز في أبعادها الفلسفية والسوسيولوجية إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين الخصوصية

[1]- حسن الزواوي، **نفس المرجع السابق**.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

التاريخية / الثقافية و مبادئ الديمقراطية التمثيلية . "لقد ظل هذا الإشكال الكلاسيكي كإشكال بنيوي يرمز في حمولته المعرفية إلى ضرورة فهم كيفية دمقرطة الأنظمة السياسية عبر التركيز علي السياق الثقافي والتاريخي الأصلي المنتج للأفكار و المفاهيم الدستورية و السياسية حسب تعبير غسان سلامة ، و أيضا إستراتيجية تكييف هذه المفاهيم داخل نسق سلطوي لازال الانتقال الديمقراطي لم يتخلص فيه من هيمنة الاستعمالات السياسية و التأويلات الإيديولوجية التي تصبو إلى قولبة الدمقرطة داخل قالب الخصوصية بغية تبرير استمرارية السلطوية"[1].

المبحث الثاني: أبعاد التنمية السياسية الجديدة في عصر العولمة

المطلب الأول: البعد الالكتروني الرقمي

و المقصود به كل ما هو سياسي و له علاقة مباشرة بالحاسوب و الانترنت ، إذ فتحت التكنولوجيا الرقمية و الالكترونية الباب واسعا أمام تنمية و تطوير المجال السياسي للمجتمع وقد ظهرت هناك عدة منتجات سياسية مثل : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة ، الحكومة الالكترونية ، الديمقراطية الالكترونية ، إن مجتمع المعلومات يركز أساسا على إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير، من خلال وضع آلياتوا إدارة انسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات الاتصال، ويمكن القول أن أهم عناصر قيام مجتمع المعلومات مبني على قيمة المعرفةوا إتاحة عادلة للوصول إلى المعلومات وتنمية الإدراك البشري ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويعتبر الباحثين أن خصائص مجتمع المعلومات تستمد أساسا من تكنولوجيا المعلومات ذاتها وهي تتلخص في[2]:

- أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو للتحول أو التفتت لأنها تراكمية، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع والاستخدام العام بواسطة المواطنين.
- إن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد ,وتنمية القدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.
- أن سر الواقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني وتعميقه والتجديد في صياغة النسق الاجتماعي.
- انفجار المعرفة :إذ تتزايد المعلومات بمعدلات كبيرة نتيجة التطورات الحديثة.

---

[1]- **المرجع نفسه**

[2]-حسن بن كادي،"تأثيرات عولمة مابعد الحداثة في حقل التنمية السياسية"،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 13،2015،ص ص (79-80).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

• اعتبار المعلومات المادة الخام للكثير من القطاعات في المجتمع المعاصر، وهذ ا ما يسمى صناعة المعلومات.

• نمو المجتمعات المعتمدة كلية على المعلومات :كمؤسسات الجرائد والأخبار والاستعلامات، والبنوك وشركات التأمين وغيرها.

•التماسك الاجتماعي والبعد الإنساني اللذان ظهرا في مجتمعات بلا حدود نتيجة التطورات في طرق الاتصالات، وهو ما أدى إلى ظهور كيانات متعددة الجنسية وخصائص المواطنة الشبكية، كما أثرت العولمة وتحرير الأسواق على الإنتاجية على الصعيد المؤسسي ومدى قابلية الدول للتنافس في بيئة عابرة للحدود، فالقوة العاملة الناشئة تستلزم ظهور مفاهيم جديدة للعمل.

إن العولمة تطرح فكرة إنتاج المعلومات في نسق يكون خاضعا لأهداف مؤسساتها ممتزجا بتكنولوجيات الحواسب الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات، وهو ما يعني" سيادة نظم جديدة للمعلومات تتحول كوسيط للمستقبل في علاقات الدول بعضها ببعض، وهو وسيط يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسية وأسواق عالمية ووسائل إعلام عبر القارات، إلى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكة الانترنيت وغيرها من المستحدثات ، حيث يتم الانتقال إلى مجتمع المعلومات والخدمات والبرمجة والابتكار، وهو ما يؤدي إلى خلق التجمعات الالكترونية أو شبه الافتراضية، كما أن أداء فعاليات السوق يتم من المنزل وهو أهم مؤشرات النزعة الفردية الليبرالية، وخاصة مع بداية تقلص الشعور بالالتزامات المتبادلة ورغم التطور الحاصل في هذه الاتصالات الإعلامية فإنها لم تتسبب في توزيع عالمي متواز للقيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان التي هي أمر جوهري في العالم الغربي، وعند الأجيال الطالعة يجري خلق نوع من التجانس الثقافي تتمثل جاذبيته مدى ترويحه لحاجات الإنسان المادية ، لكنه لا يصنع بالضرورة أخلاقيات جديدة عالمية كونه لا يعزز التضامن الإنساني، أو يروج لنماذج استهلاكية بيئية ودية في عالم اليوم، وفي الخلاصة فإن رفاهية الرأسمالية بإمكانها العيش جنبا إلى جنب مع البربرية.

إن إنتاج المعلومات وتسويقها، بما تهيأ لها من تطورات تكنولوجية عميقة، أدى إلىبروز آثار متعددة، ومعالم تحول شهدته العلاقات الدولية المعاصرة ، نتيجة دخول عصر المعلومات ، نلمسها من خلال ما يلي [1]:

- إعادة تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ، وتحديدا الزمان والمكان، مما قد يولد بيئة

[1]- خالد سويدان، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العلاقات الدولية، نشر في 16 ديسمبر 2009 على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/TMAWAHEB/posts/100487

تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2018/04/19

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.

- ظهور نوع جديد من الدبلوماسية، وهو ما يطلق عليه دبلوماسية الأقمار الصناعية، أو دبلوماسية الإعلام الالكتروني، وحدوث توحيد متزايد للعالم بوصفهمكاناً للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات.
- تزايد الدعوات لإعادة تعريف مفهوم الحرب، حيث يمكن للقوة الاقتصادية والتقنية الحديثة أن تمثل السلطة والنفوذ على المستوى العالمي.
- تؤدي ثورة المعلومات إلى المزيد من التفكك واللامركزية في الدول النامية، وهذا من شانه أن يفرض عليهاقيوداً و أوضاعا جديدة.
- عدم قدرة الدول على السيطرة التامة على عملية تدفق المعلومات التي تصل إلى عقول مواطنيها كماً ونوعاً .
- تحيز الثقافات والمجتمعات إلى منبع الحضارة التكنولوجية واعتبارها نموذجا للثقافة العالمية،ونمطاً للحداثة.

إن البعد الالكتروني الرقمي توسع بشكل كبير جدا ليشمل عدة مجالات يصعب اختصارها و تلخيصها في هذا المقام ،كالحكومة الالكترونية مثلا، رقمنة و تألية المعلومات أو الإدارة الرقمية ، الانتخابات الالكترونية...الخ.

المطلب الثاني: البعد الأمني

أكد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا إذا تم تحقيق حد أدنى من التنمية، والأمن في حد ذاته أصبح متعدد الأبعاد إذ يشمل المستويات السياسية ، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية .فالأمن السياسي شرط أساسي[1] من شروط تحقيق تنمية سياسية.

وقد ربط التقرير الثاني حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 بين ثلاثيتين و هي حقوق الإنسان و الديمقراطية و التنمية الإنسانية. الديمقراطية هي الحركية الضامنة لتمكين مضمون دستوري وقانوني وسياسي ووظيفي لحقوق الإنسان من جهة و حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية و الأمن الإنساني "مع التنمية الإنسانية كمحرك فعلي للنشاطات و السلوكات الإنسانية و المجتمعية و الدولتية بشكل يضمن اكبر انتفاع من الحقوق و من الحاجات لأكبر عدد ممكن من البشر.

[1] مقدم عبيرات وعبد العزيز الأزهر، التنمية و الديمقراطية في ظل العولمة ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 11، ماي 2007 ،جامعة بسكرة، ص223

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

كما يعد الأمن الإنساني الحراك الأخير في هذه" الحلقة التفاعلية (حقوق الإنسان/ تنمية إنسانية/ امن أنساني) الهادفة لأمن الإنسان من الخوف (القهر، التغيرات الطارئة أو الاستثنائية التي قد تأثر سلبا في إمكانية تحقيق كينونته و بقائه) أو الحاجة (غياب الشروط المعرقلة لانتفاع الإنسان من حقوقه الحياتية و المحققة للكرامة)[1] ".

وانطلاقا من ذلك يقوم الأمن الإنساني على 07 أبعاد غير ترتيبية و متكاملة و هي[2] :

1- الأمن السياسي أي غياب التعسف أو التجاوز أو القهر أو الفساد السياسي بالنظر لتمكين الإنسان من حقوقه المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي .

2- الأمن البيئي أو وجود سياسات تمنع التلاعب بحصانة البيئة و بقائها كمجال صالح للحياة للجيل الحاضر أو الأجيال المستقبلية .

3 - الأمن الصحي و الذي يعني وجود بيئة صالحة للحياة و بها آليات للوقاية من الأمراض و الأوبئة مع توفير شروط الرعاية الصحية.

4- الأمن الغذائي أي وجود إمكانية حصول الإنسان على الغذاء الكافي و النوعي و باستمرار لمنع بروز سوء التغذية أو المجاعة .

5-الأمن الثقافي أي تمكين الإنسان من هويته الدينية و اللغوية و الثقافية .

6- الأمن الفردي أي تحقيق الإنسان لخصوصيته الذاتية .

7- الأمن المجتمعي أي احتفاظ المجتمع بتجانسه مع منع كل إشكال التمييز.

أن التنمية السياسية والإنسانية هي مقاربة معيارية هادفة لتحقيق إنسانية الإنسان بتمكينه من الانتفاع من حقوقه و إشباع حاجاته في عالم تتسع فيه الهوة المادية بين شمال يزداد غنا و جنوب تزداد فيه الأوبئة و الفقر و احتمالات فشل الدول . ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون كرامة الإنسان، و تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون .

1- أمحند برقوق،"التنمية السياسية مقاربة معرفية"،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتجية**، نشر في2017/02/05 على الموقع: https://www.politics-dz.com/threads/altnmi-alnsani-mqarb-myrfi-d-mxhnd-brquq.6152

تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2018/05/19

2- **المرجع نفسه**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

إن الأمن لا بدا أن يتم ترسيخه كمبدأ و سلوك في نفسيات الأفراد و توجهاتهم من خلال السياسات العامة في المجالات المختلفة التي تعد الآلية الأساسية للنظام السياسي لمواجهة التحديات الأمنية و الأداة التي من خلالها يتم توجيه الأفراد و تعبئتهم لتحقيق سياسة عامة أمنية شاملة و مرنة و متوازنة للأمن في ظل منظومة القيم السائدة ، و"التي تعطي للأمن بعدا ثقافيا يتصل به الأفراد انطلاقا من روح الاعتزاز و الانتماء و الهوية "[1] .

المطلب الثالث : البعد الديني

بعد فترة ما بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي و بروز القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت تحديات دولية جديدة على رأسها التطرف الديني و ظاهرة الإرهاب العابر للقارات و صعود اليمين المتطرف في أمريكا المتمثل في الحافظين الجدد مثلا وكذالك في أوروبا مثل الأحزاب اليمينية النمساوية، و صعود الإسلام السياسي والحركات الإسلامية في العالم الإسلامي ....الخ.

هناك من يرى أن الثقافة المحلية العربية مثلا التي لها فهوا إدراك خاص للإسلام وثقافة شائعة في الثقافة الإسلامية حول التبرير الديني للاستبداد من خلال الخلط بين الحاجة إلى وجود السلطة وبين قبول السلطة حتى ولو كانت مستبدة بحجة درأ الفتنة،فالفكر ة المحورية المتعلقة بالحكم هي السيادة لله، والحاكم حسب النصوص الشائع فهمها هو مسؤول أمام الله فقط وليس أمام الشعب أو الأمة، أما البيعة فتتم عن طريق الوصاية للعهد والتوريث، والشورى فهي مزية للحاكم وليست ملزمة[2]".

وهناك نوع من التسوية بين الدين والدولة في العالم العربي بحيث لا يفتقر أي نظام لتوظيف الشرعية الدينية بل والحكم على أساسها وتجاوز الصلاحيات الدستورية كما هو الحال في المغرب والسعودية، والنتيجة هو هروب إلى التدين الشكلي والطقوسي أو النزعة نحو التشدد والرفض والانغلاق والعنف، وجعل المتدين النموذجي هو إما البعيد عن أجواء المشاركة السياسية تحت ذريعة " عليك

[1]- أحمد طيلب، البعد الأمني في السياسات العامة في ظل عولمة القيم، (ب ت ن) على الموقع:

https://platform.almanhal.com/Files/2/52175

تم الاطلاع على صفحة الواب بتاريخ: 2018/02/17

[2]-عبد القادر عبد العالي،التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي ،**مجلة دفاتر القانون و السياسة**، العدد2 ،جامعة ورقلة،2009 على الموقع :

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-02-2009-dafatir/546-2013-05-02-11-27-06

تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2018/05/19

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

بخاصة نفسك" بحجة شيوع البدع والضلالات، أو إلى المهرب العنيف من خلال رفض المجتمع والدولة واللجوء إلى التكفير والعنف والإرهاب[1].

ولكن هذا التفسير الثقافوي يغفل طابع التغير الداخلي داخل البنى الثقافية نفسها، وأن الثقافة ليست معطى ساكن وجوهري لا يتغير، كما أن النتيجة المنطقية لأصحاب التأصيل الثقافي للاستبداد وفي عصر التدخلات الأجنبية بامتياز يجب ان تحذر الدولة التسلطية في العالم الثالث عامة و في الوطن العربي و الإسلامي خاصة من المعارضة التي تستعين بالقوى الخارجية من اجل إسقاط النظام وتحرر الجماهير ممن الأسر الجماعي التي هي فيه ، وهو عامل غير كاف إذ يتطلب تحرير الجماهير من ثقافتها السياسية في حد ذاتها ، التي يجب أن تستفيد من التاريخ الإنساني خاصة التجربة الأوروبية و تدخل عصر الأنوار .

المطلب الرابع: البعد الإعلامي

في عصر الفضاءات المفتوحة أصبح الإعلام المحلي يواجه تحديا هائلا من قبل الإعلام العالمي خاصة الصادر عن القوى العالمية الكبرى والتي توجه عملية العولمة، الأمر الذي يفرض علي الدول امتلاك جهاز إعلامي قوي يستطيع الحفاظ على الهوية القومية .

فالمضامين العالمية للإعلام وتكنولوجيا المعلومات تجاوزت أخلاق وقيم غالبية الثقافات القومية، فهذه المضامين متجاوزة للأخلاق وقيم غالبية الثقافات المحلية، فهي تتدفق في الفضاء العالمي دونما قيود أو عوائق، فهي تتصل بالحاجات الغريزية إذ أنها تتعامل مع الجنس والغرائز بلا أطر أخلاقية قومية، فهي تزلزل معاني الشرف الراسخة في ضمائر الشعوب، إضافة إلى تأكيد حق الشواذ في الشذوذ، وتدمير الرموز الإنسانية العظيمة كالإساءة إلى الرسل... الخ.

ومن خلال ما سبق ذكره تبين لنا أن الاختراق الإعلامي يشكل خطرا كبيرا على الأمن الوطني والقومي للدولة، وخاصة في مجال تفكيك أساليب الحياة والتفكير التي تجسد الطابع الوطني، وحصر

[1]- المرجع نفسه

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الثقافة بالترفيه والتسلية ،" بل أن تأثير الاختراق الإعلامي شمل جوانب متعددة قد تطال القيم والأخلاق والوعي، بل تساهم هذه الوسائل في بتزييف الوعي الوطني من خلال مزج التكنولوجيا بالايدولوجيا[1] ".

إن الفضاء الإعلامي انفتح بشكل أمطرت فيه السماء بآلاف الفضائيات التي كادت تغرق من ليس له مكان صلب خارج الطوفان فخلطت أوراق من ليست لديه إستراتيجية للاتصال، لأنه يخطئ من يعتقد أن هذا الانفتاح الإعلامي ليس وراءه قوة اقتصادية وسياسية وإيديولوجية عالمية دافعة ضاربة تفتح السماء على الناس لكي لا يروا غيرها، وتمدهم بكل ما يمكنها من الاستيلاء به على عواطفهم ويوحدهم فتجردهم من كل أسباب قوتهم المنومة المعطلة.

أصبحت الصورة الإعلامية أكثر وقعا على المشاهد من غيرها، لما تضعه من تعدد في البدائل للاختيار، ولما تسمح به من تقليص المسافات الزمنية والمكانية بين سكان المعمورة، فالعالم بات قرية صغيرة ومؤسسة تديرها الأمركة وتقدم صورتها العولمة الإعلامية، لكن الصورة الإعلامية المنقولة إلينا بأي وسيلة كانت فإنها تترك فجوات وآثار على حياتنا هذه الفجوات والآثار مرتبطة بالمرسل والمرسل إليه، "ففجوة الصورة التي تظهر على الشاشة والصورة التي يتلقاها المشاهدون في مقامات مختلفة كما يقول امّبرتوا إيكو" فالرسالة التلفازية رسالة هدفها تحقيق إغلاق إيديولوجي يتعلق بمقصدية المرسل الذي يسعى إلى أن نرى العالم من خلال أعين السلطة وعندما يطلب ذلك، فأن المطلوب منا أن نؤمن بدون جدال بأننا نرى الواقع الموضوعي الذي يماثل الحقيقة الرسمية للسلطة[2]".

إن الفضاء التلفزي فضاء استبدال يعمل على استبدال صورنا الشخصية عن العالم والمتولدة داخليا بالصورة المتجسدة لنا بواسطة وسائل الصور المتحركة فحين تشاهد التلفاز تكون جميع قدراتك العقلية لتكوين الصورة ساكنة هاجعة مغمورة بالصورة التلفازية على نحو مؤثر بينك وبين الصورة الشخصية، يستبدل نفسه، أي يحل محل غيره، وتزداد خطورة ذلك دعائيا في أن فضاءات الصور التي تختزن في ذاكرة المتلقي لعن أحداث في أماكن لم يشاهدها ولن يصلها منقاة من الصور التلفازية وبالتالي فإن سلوكه أو مواقفه اللاحقة مبنية إيديولوجيا على خزينة من هذه الفضاءات الصورية . ولما كانت الشركات

---

[1]-صليحة بن سباع،"إشكالية البعد الإعلامي والمعلوماتي والاتصالي للأمن القومي في المجتمع الجزائري"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بعولمة الإعلام السياسي و أثرها على الأمن القومي للدول النامية، جامعة ورقلة ، 11افريل2017 ،ص25

[2]-جيلالي بوبكر ،البعد الإعلامي للعولمة نظرة نقدية، **مجلة جزايريس الالكترونية**،نشر يوم 2012/10/17 على الموقع:

https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/29972

تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2018/03/11

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الإعلامية العالمية المتعددة الجنسيات تشرف على التسويق والاتجار بالصور التلفازية، تكون الصور بالضرورة موظفة في الأداء والمردود والتأثير حسب التوجهات الإيديولوجية وسائر انتماءات أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات، " فشبكة CNN الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر حسب خطابها الإيديولوجي تعمل على أمركة العالم، ولا تقدم إلاّ ما يخدم مصالح الأمركة المتصهينة، مثل تعتيمها الإعلامي في نقل أحداث حرب الخليج الأولى والثانية، ومثل التعتيم الإعلامي عما يجري في حرب أفغانستان، ولا تنقل من صور الأحداث والوقائع إلاّ ما يروق للأمريكيين قادة وغيرهم، كما تنقل كل الصور عن العمليات الفدائية التي ينفذها المقاومون في فلسطين وفي العراق وفي غيره "[1]. كان لجانب الدعاية والإشهار الأثر البارز في التعريف بالعولمة وبمظاهرها وأبعادها وآثارها وتداعياتها المختلفة السلبية والإيجابية، والتعريف بالشعوب وبثقافاتها وبتراثها وتاريخها وأفكارها وأنماط عيشها، والتعريف بجغرافيا العالم وبأفلاكه وما في ذلك من تنوع و اتساع، والتعريف بالتطور الحاصل وباستمرار في جميع مجالات الحياة، كل هذا يصدر عن تقنية الإعلام والاتصال التي هي بحوزة المركز ينتجها ويديرها بحسب مصالحه وتطلعاته وبحسب توجه العولمة لديه من دون اعتبار لمصالح وحاجات الأطراف، والمظهر الإعلامي الاتصالي يصب في تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتعميم الأنماط الثقافية للمركز عن طريق وسائل الإعلام وبواسطة ووسائط وأدوات الاتصال .

إن المظهر الإعلامي للعولمة الذي صاحبه التسطيح و التنميط صعب أن يهضمه العالم فالأمر مختلف وصعب لأن التوحيد ممكن على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري نظريا على الأقل ، بينما التنوع الثقافي والتعدد الفكري مستمر غير قابل للتوحيد، فلكل مجتمع تراثه يوجهه وثقافته تحكمه وتحدد سلوكه، ولا تسمح له بالذوبان بسهولة في فضاء ثقافي آخر والاندماج فيه كليا ، فرغم أن الكثير من شعوب العالم تعر ّضت ومازالت تتعر ّض لمحاولات الاختراق الثقافي، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل وزادت تلك الشعوب تمسكا وارتباطا بانتماءاتها الثقافية والتاريخية والحضارية .

إن عولمة الإعلام هي سمة رئيسية من سمات العصر المتسم بالعولمة وهي امتداد أو توسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي نتيجة ذلك التطور لوسائل الإعلام والاتصال، التي جعلت بالإمكان فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدود.

[1]- المرجع نفسه.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة :

العولمة ليست بالشيء الجديد الطارئ على الأمم و الشعوب بل إنها قديمة قدم الإنسانية، ومنذ بروز مصطلح العولمة أو الكونية في السنوات الماضية و الجدلية مستمرة حول تعريفها بل و حول حقيقتها فالبعض يراها دعوة زائفة و آخرون يرونها حقيقة تقوم على سند.

وأيا كان الوضع فإن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور كثيرة منها الاقتصاد والثقافة والاجتماع و الإعلام والإيديولوجية و السياسة بالطبع .

إن لفظة العولمة تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية ولقد فرضت العولمة نفسها على الحياة المعاصرة في كافة المستويات، فالعولمة تحمل في طياتها الكثير من الانجازات التكنولوجية العلمية و الثقافية مما يمكن البشرية جمعاء الاستفادة منها.

فالعولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، العولمة تقوم على الخصخصة، إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج . وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي... الخ .والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل، و إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والقومية... إلى الحرب الأهلية.

إن مفهوم التنمية السياسية تحول في نظر العلماء و المنظرين في عصر العولمة الى مفاهيم حديثة مثل مفهوم الحكم الراشد و مفهوم الدمقرطة وكذالك ظهرت أبعاد غير تلك السابقة فرضت نفسها في عصر العولمة ، هذه الأخيرة التي ليست كلها سلبيات، بل فيها الكثير من الايجابيات مثل تطوير البنية التحتية للاتصالات و الانترنت و تطوير العلوم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الكثير من الدول تمكنت من المحافظة على سيادتها النسبية و السيادة هنا بالمعنى العصري للكلمة و كذالك الدولة بالمعنى العصري أي التي تدرك تحديات الحاضر و تستشرف المستقبل جيدا.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الخاتمة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خاتمة

لقد شغلت التنمية السياسية حقل السياسة المقارنة مدة طويلة، وكان اهتمام الباحثين آنذاك هو البحث في أسباب تخلف الدول النامية، للتخلص من ظاهرة التخلف التي كانت تلاحقها، ولقد اصطلح على تسميتها بدول العالم الثالث، والتي اتبعت كلا النموذجين الرأسمالي والاشتراكي إلا أنها فشلت ولم تستطع تحقيق نمو مستمر يلحق بركب الدول المتقدمة لقد تراجع الحديث عن التنمية السياسية عالميا لصالح خطاب الديمقراطية والإصلاح السياسي منذ مطلع التسعينات لأن المفهوم الأول هو من إنتاج الحداثة السياسية الغربية، أما المفهوم الثاني فهو قادم من مناخات ما بعد الحداثة، حيث ضاعت الثقة بمشروع الحداثة في الكثير من ملامحه؛ ذلك أن مفكرو ما بعد الحداثة يعتقدون أن الأفكار السياسية "الحداثية "أفكار ميتة، ولا بد من صياغة شكل سياسي ما بعد حداثي جديد ارتسمت ملامحه في الحديث عن التمكين للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان...وغيرها ومع هيمنة ظاهرة العولمة لاسيما في بعدها السياسي، قلبت الأمور رأسا على عقب في مقابل تفكك مفهوم الدولة التقليدي، برزت الحاجة مجددا إلى إعادة التنظير لحقل التنمية السياسية، وصياغة مفاهيم جديدة تواكب التغيرات المتسارعة على الساحة الفكرية والثقافية والأيديولوجية. من خلال مناقشة المفاهيم المختلفة التي تناولت ظاهرة التنمية السياسية، تم التوصل إلى تعريف لها مفاده أنها عملية تنطوي على ولادة حضارية، ترقى بحياةالأفر اد لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، كما تتضمن بناء مؤسسات قوية و صلبة و معاصرة، وتحقيق التمايز في الأدوار، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية، تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي. تغير مفهوم التنمية السياسية في ظل العولمة وظهرت مفاهيم أخرى مثل الحكم الراشد و الدمقرطة لتحل محله و تأخذ اهتمام المنظرين و العلماء و السياسيين كما ظهرت أبعاد جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل البعد الأمني و البعد الإعلامي و البعد الديني برزت الحاجة لهذه الأبعاد و فرضت نفسها بسبب التطورات الدولية والأحداث التي جرت بعد العولمة أحداث مثل الثورة التكنولوجية الإعلامية الاتصالية التي سيطرت على العالم و مثل كارثة 11 سبتمبر و ظاهرة الإرهاب الدولي انتهاءا بالربيع العربي...

إن تأثير العولمة في الدول يعرف اختلافا كبيرا بسبب النظام السياسي و الاقتصادي و المكانة الجيو سياسية لكل دولة و أيضا تأثير العولمة على الحكم المحلي يختلف بحسب حجم وقوة ثم الثقافة السياسية المحلية للدولة المشمولة .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب :

1. أحمد أسعد عبد المجيد وآخرون، **العولمة و أبعادها الاقتصادية** ، عمان، مكتبة المجتمع العربي،2009.
2. أحمد ثابت و آخرون، **العولمة و تداعياتها على الوطن العربي** ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2003.
3. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ، الإسكندرية، الدار الجامعية،2002.
4. أحمد وهبان، **الهوية العربية في ظل العولمة**، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2009.
5. إسماعيل علي سعد، حسن محمد حسن، **النظريات والمذاهب والنظم دراسات في العلوم السياسية** ، ط3، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
6. أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (اطار نظري)**، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
7. تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان، .2004
8. تيطلوني الحاج، **العولمة الإعلامية و السيادة نحو إلغاء الدولة الوطنية من المشهد الاقتصادي و السياسي العالمي**،الجزائر، مؤسسة نيوز الحكمة للنشر و التوزيع، .2015
9. ثابت أحمد وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، ط 1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
10. ثروت مكي، **الإعلام و السياسة، وسائل الاتصال و المشاركة السياسية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب ،2005.
11. جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي**،ط2، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، هـ 179- 1998، بيروت.
12. جوزيف ناي وجون دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، العبيكان للنشر،الرياض ، 2002 .
13. حسن صعب، **علم السياسة**، ط1، بيروت، دار العلم للملايين، 1997.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

14.حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية و جماعات المصلحة والضغط دراسة في علم الاجتماع**، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

15.حميد السعدون، **التنمية السياسية و التحديث العالم الثالث**، ط1، العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2011.

16.ر يتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، (ترجمة حمدي عبد الرحمان)ط1، عمان، المركز العلمي للدراسات الإستراتيجية، 2001 .

17.رضا عبد الواحد أمين، **الإعلام و العولمة**، ط1 ، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2007.

18.سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرون**، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2003.

19.سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر، دار الهدى، 1990.

20.سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري**، ط2 ، الجزائر،دار الهدى ، 1993.

21.سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

22.سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة، اتيراك للنشر والتوزيع، 2004.

23.سهيل العزام، **العولمـة**، الأردن، دائرة المطبوعات والنشر، 2003.

24.سهيل الفتلاوي، **العولمة وأثارها في الوطن العربي**، ط1، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2003.

25.السيد ياسين ، **العولمة والطريق الثالث**، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1999.

26.شاهين عبد الصبون، **العولمة جريمة تذويب الأصالة**، "مجلة المعرفة"، الكويت، 1999.

27.عبد الباسط دردور ، **العنف السياسي في الجزائر و أزمة التحول الديمقراطي** ، القاهرة ، دار الأمين ،1996.

28.عبد الباسط سلمان ، **عولمة القنوات الفضائية** ، مصر، دار الثقافة للنشر،2006.

29.عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسة، دراسة في الاجتماع السياسي**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002.

30.عبد الله محمود، **الإعلام و إشكاليات العولمة**، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

31.عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، ج2،ط4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2001.

32.عبد الرحمان بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت، دار الفكر، 2004.

33.علي غريب وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

34.عمار بلحسن، **المشروعية والتوترات الثقافية، حول الدولة والثقافة في الجزائر**، العدد 141 ، نوفمبر 1990.

35.العيد حسين عبد العزيز، **اثر العولمة في الثقافة العربية** ، بيروت، دار النهضة العربية، 2004.

36.غازي فيصل حوسين، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، عمان ،دار الراية للنشر و التوزيع،.2004

37.غالب الفريحان، **على طريق التنمية السياسة** ، عمان: الأزمنة للنشر و التوزيع، 2005.

38.محمد حمدان المصالحة، **الاتصال السياسي مقترب نظري تطبيقي**، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، .2002

39.محمد ربيع، **صنع المستقبل العربي المسيرة التاريخية من القبلية إلى العولمة** ، مؤسسة يحسون ،عمان، 2000 .

40.محمد زاهي بشير المغربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة، قراءات مختارة**، ط1، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، 1998 .

41.محمد سبيلا، **للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي** ، بيروت، افريقيا الشرق (ب.س.ن).

42.محمد سعد أبو عامود، **النظم السياسية في ظل العولمة** ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008 .

43.محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين المحادثة والمعاصرة**، الإسكندرية، نشأة المعارف، 2002 .

44.محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

45.المراشدة يوسف، **العولمة و أثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004.

46.مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في نظام الدستوري الحديث و النظام الإسلام** ، القاهرة، دار الفكر العربي للطباعة و النشر،2003.

47.ممدوح محمود منصور، **العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003.

48.ماجد شدود، **العولمة مفهومها مظاهرها بل التعامل معها**، ط 1، دمشق، سوريا، الأوائل للنشر والتوزيع، .2002

49.مولود زايد الطيب، **التنمية السياسية دورها في تنمية المجتمع** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر،2001.

50.ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من أحادية إلى تعددية السياسية**، الجزائر، جامعة قالمة ،.2006

51.نعيم الظاهر، **إدارة العولمة و أنواعها**، الأردن: عالم الكتب الحديث 2010.

52.نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، .2007

53.نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري**، الجزائر، دار هومة (ب.س.ن).

54. ونيسة الحمدوني الورقي، **العولمة و الدولة: أثر العولمة على وظائف السلطة في الدولة** ، طرابلس: منشورات أكاديمية للدراسات العليا ، 2004.

المذكرات :

1. إسماعيل كرازدي ، **العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية**، (مذكرة دكتوراء في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2012) .

2. أماني محمد قنديل، **نظام الاتصال و عملية التنمية السياسية في الدول النامية** ، (رسالة ماجستيركلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهر ة، 1980/1979) .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3.السعيد لوصيف، **واقع و مستقبل الدولة الوطنية بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010/2009) .

4.بومدين طاشمة، **مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2016) .

5.حسن بن كادي ، **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007- 2008).

6.ريحان غور نايف عمر، **العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006** ، (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2007) .

7.زهية قربوعة، **واقع و أفاق التنمية في ظل العولمة دراسة حالة الوطن العربي**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2009) .

8.شريف طيبة سمية، عشيط هاجر، **إشكالية التنمية السياسية في الوطن العربي في ظل المتغيرات الراهنة**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2014).

9.عمر فرحاتي، **إشكالية الديقراطية في الجزائر**، (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1992/1993) .

10.فتاح كمال، **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر**، (مذكرة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران،2012) .

11.منصور بلرنب ، **إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر** ، (رسالة دكتوراه ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1988).

المجلات العلمية:

1.العياشي عنصر ،العولمة و التطرف : نحو استكشاف علاقة ملتبسة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 21 ، يوليو 2016.

2.برهان غليون، "الوطن العربي أمام التحديات القرن الواحد و العشرين: تحديات كبيرة و همم صغيرة"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 232، جوان1998.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3.برهان غليون،" مسالة الإصلاح في العالم العربي"، **مجلة ثقافية**، العدد 13،البحرين، كلية الآداب، 2007.

4.جمال منصر، "التحولات السياسية و انعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في عصر العولمة"، مداخلة مقدمة في ملتقى الوطني: التحولات السياسية و إشكاليات التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008. جامعة باجي مختار، عنابة.

5.صالح بلحاج، "التنمية السياسية، نظري في مفاهيم و النظريات" الملتقى الوطني للتحولات السياسية و إشكاليات التنمية بالجزائر واقع و تحديات ، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

6.عبد الحميد المهري، الأزمة الجزائرية، الواقع و الآفات ، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 226، ديسمبر 1997.

7.عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، **مجلة عالم الفكر**،العدد2 ، الكويت، المجلس الوطني لثقافة والفنون وآداب،1998.

8.عبد الغفار شكر، "العولمة والديمقراطية في العالم العربي"، **مجلة الحوار** ، العدد 946، العراق، 2004م.

9.عبد الفتاح نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمساواة"، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام السنة 28، العدد 108 (أبريل 1992) .

10.عز الدين إسماعيل،" العولمة وأزمة المصطلح" ، **مجلة العربي**، العدد 498، الكويت ، ماي 2000.

11.علي بوعناقة و دبلة عبد العالي،" الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد225، نوفمبر، 1997.

12.علي خليفة الكواري، "حقيقة التنمية النفطية حالة أقطار الجزيرة العربية"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 27 ، ماي 1980.

13.غربي محمد ،" تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي" ،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر.السداسي الأول 2009.

14.فوزي نصر،" العولمة وتحديات العالم العربي"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1610، العراق، 2006.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

15.قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة"، **مجلة الباحث**، الجزائر، 2003.

16.المنصور عبد العزيز، "العولمة و الخيارات العربية المستقبلية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، العدد الثاني، المجلد 25،سوريا، 2009.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1-Christian Welzel, Inglehart Ronald & ,Klingemann Hans-Dieter, "Human Development as a Theory of Social Change: A Cross-Cultural perspective" *European Journal of Political Research* 42, 2003.

2- Hovland ، I « Who's Afraid of Religion ? Tensions between "Mission" and "Development" in the Norwegian Mission Society » in Clarke ، G. and M. Jennings (eds.) Development ، Civil Society and Faith-
Based Organizations: Bridging the Sacred and the Secular ،Basingstoke: Palgrave Macmillan ، 2008.

3-G. Almond, " A functional approach to comparative politics" in G. Almond, J. Coleman (éd.), *The politics of developing areas*, Princeton, Princeton University Press, 1960.

4-L. Binder, J. Coleman," *Crises and Sequences in political development*," Princeton, Princeton University Press, 1971.

5- Nielsen Michael, Haugaard Jakob, Democracy, Corruption, and human Development, Approaches to Development University of Aarhus, Denmark, Spring 2000.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قائمة المواقع :

1. www.pulpit.alwatn voice.com/content.60274.html.
2. http// : liell.com. soooos 18/03/2017
3. http// :www.aweedam.org/politic/22.23/fkr 22.23.002.htm
4. http://maraji3-elondy.blogspot.com/2011/08/blog-post_803.html
5. https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-02-2009-dafatir/546-2013-05-02-11-27-06
6. https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/29972
7. https://www.britannica.com/topic/democratization

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفهرس العام

المحتـــــــــــــوى	الصفـحة
إهـــداء	4
شكـــــر	5
مقدمة	6
الفصل الأول: الأصول النظرية والمنهجية للتنمية السياسية والعولمة	16
تمهيد	17
المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية	18
المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية	18
المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية.....	20
المطلب الثالث: مؤشرات و آليات التنمية السياسية	23
المطلب الرابــع: أهم مداخل التنمية السياسية	29
المطلب الخامس: أهم نظريات التنمية السياسية	32
المبحث الثاني: مفهوم العولمة	36
المطلب الأول: عر يف العولمة	36
المطلب الثاني: نشأة و تطور مفهوم العولمة	39
المطلب الثالث: أنواع العولمة	42
خلاصة	46
الفصل الثاني : انعكاسات العولمة على مفهوم و أبعاد التنمية السياسية	47
تمهيد	48
المبحث الأول : تأثير العولمة على مفهوم التنمية السياسية	49
المطلب الأول : تكيف مفهوم التنمية السياسية	49

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني : الحكم الراشد	51
المطلب الثالث : الدمقرطة	54
المبحث الثاني: أبعاد التنمية السياسية الجديدة في عصر العولمة	56
المطلب الأول: البعد الالكتروني الرقمي	56
المطلب الثاني : البعد الأمني	58
المطلب الثالث: البعد الديني	60
المطلب الرابع: البعد الإعلامي	61
خلاصة	64
خاتمة	65
قائمة المراجع و الفهرس	66

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)